

11 يناير.. نهضة مُتجددة وشموخٌ بين الأمم

الرؤية

الحياة .. رؤية

40 صفحة

ISSN 2076 - 9911



٣١٥ بيسة

رئيس التحرير

حاتم الطائي



www.alroya.om

info@alroya.info

f X @ @ @ @

alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

Sunday 11 January 2026 - issue No (4265)

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٣٦٥

مسيرة النهضة المُتجددة تُواصل الانطلاق نحو المستقبل الزاهر

عُمان تحتفل بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

« 6 سنوات من النهضة المتجددة.. المحافظات تقود التنمية بمحركات اللامركزية

« مركز عُمان المالي العالمي.. خطوة استراتيجية لتطوير أدوار القطاع

« المواطن يجني ثمار الحماية الاجتماعية ويستفيد من المشروعات التنموية

« إنجازات مالية واقتصادية تترجم الرؤية السامية وتدعم «النهضة المُتجددة»

جلالته يتلقى برقيات التهئة بمناسبة «11 يناير» عفو سام عن 334 من نزلاء السجون

مسقط- العُمانية

مجموعة من نزلاء السجون المُدانين في قضايا مختلفة.

وذكر مصدر مسؤول بشرطة عُمان السلطانية أن الذين تشرفوا بالعفو السامي بلغ عددهم (٣٣٤) نزيلة من مواطنين وأجانب.

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى- حفظه الله ورعاه- فأصدر عفو السامي الخاص عن

مسقط- العُمانية

بمناسبة ذكرى يوم تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد. كما تلقى جلالة السلطان المعظم- أيدّه الله- التهاني بهذه الذكرى المجيدة من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وقادة قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية والأجهزة الأمنية الأخرى، إضافة إلى شيوخ وأعيان البلاد والمواطنين الكرام.

تلقى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقيات التهئة من ملوك وقادة الدول وأولياء العهد وكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة

حاتم الطائي يكتب:

أعمدة التنمية السبعة

في الفكر السامي ◀ 05



يشرفنا أن نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد. سائلين المولى عزوجل أن يوفق جلالته ويسدد على طريق الخير خطاه نحو مزيد من التقدم والرخاء لهذا الوطن المعطاء.



الهيئة للغاز الطبيعي المسال
Oman LNG



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظكم الله ورعاكم

نرفع أصدق التهاني لمقامكم السامي بمناسبة الذكرى السادسة لتوليكم مقاليد الحكم
ونهنئ عمان وشعبها
مستبشرين بعهد تتعزّز فيه ركائز الاستقرار، وتتواصل فيه مسيرة البناء،
ويمضي فيه الوطن نحو مزيد من الازدهار والنجاح، في ظل قيادتكم الحكيمة،
وعنايتكم الكريمة بشعبكم الوفي، وسلامٍ يعمّ عُمان أرضاً وإنساناً

ominvest
أومينفست



يرفع بنك عُمان العربي أسمى التهاني وأطيب التبريكات إلى
المقام السامي لحضرة

صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

**بمناسبة الذكرى السادسة لتولي
جلالته مقاليد الحكم بالبلاد**

داعين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة السعيدة على
جلالته بموفور الصحة والعافية والعمر المديد.



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK



يطيب لشركة نماء للتزويد

أن ترفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد

نماء
nama
للتزويد
SUPPLY



بمناسبة

ذكرى تولي حضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه –

مقاليد الحكم في البلاد

نتقدم بأسمى آيات التهاني وأصدق مشاعر الاحترام والتقدير إلى القائد المُلهم
لمسيرتنا الوطنية.

سائلين المولى عزّ وجل أن يمنّ على جلالته بموفور الصحة والعافية، وأن يُوفقه في
قيادة عُمان نحو مستقبل زاهر من الازدهار والوحدة والتنمية المستدامة، في ظل
النهضة المتجددة.



«11 يناير».. وقفة فخر واعتزاز ومناسبة وطنية لتجديد الولاء والعرفان للقائد المُفدّي

عُمان تحتفل بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم.. ومسيرة النهضة المُتجددة تُواصل الانطلاق نحو المستقبل الزاهر

«عُمان تمضي للمستقبل مرتكزة على الحوكمة والنزاهة وإرساء دعائم التنمية المستدامة

«اللواتية: الرؤية السامية تُعزز الشفافية وتؤكد مبدأ المساءلة دون استثناء

«تقدّم عُمان على مؤشر مدركات الفساد يعكس جهود تعزيز النزاهة والشفافية

«البوسعيدي: «عُمان 2040» تستهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

«نتائج مُبهره للسياسة الحكيمة لجلالة السلطان في شتى المجالات

«الحمداني: 4 مرتكزات رئيسة لفلسفة التنمية بالرؤية السامية لجلالة السلطان



السياسة الخارجية هذا، وتحصر سلطنة عُمان على أن تكون سياستها الخارجية عامل استقرار وبناء في محيطها الإقليمي والدولي، مستندة إلى قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومؤمنة بأهمية العمل المشترك والتعاون متعدد الأطراف، ما يُعزّز الأمن والسلم الدوليين، ويخدم المصالح العليا للشعوب، ويواكب في الوقت ذاته مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠» في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كشريك موثوق ومسؤول في المجتمع الدولي.

وتتطلع الدبلوماسية العُمانية بدور فاعل ومحوري في بناء شبكة واسعة من العلاقات المتوازنة، القائمة على الثقة والاحترام المتبادل مع مختلف دول العالم، من خلال اتباع سياسة الانفتاح والتواصل الإيجابي، وتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، والاعتماد على المصالح المشتركة ودعم مسارات التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية، كما أسهمت الدبلوماسية العُمانية، عبر تاريخها الممتد، في تقريب وجهات النظر، وتهئية بيئات الحوار، وتيسير مسارات التفاهم بين الأطراف المختلفة في عدد من القضايا الإقليمية والدولية، انطلاقاً من نهجها القائم على الحياد الإيجابي، والمصداقية، وبناء الجسور لا الحواجز، وهو ما عزّز ثقة المجتمع الدولي بالدور العُمانى بوصفه وسيطاً نزيهاً وشريكاً يُعتمد عليه في دعم جهود السلام والاستقرار، وترسيخ الحلول السلمية المستدامة.

تلك الخدمات، بما يُشقق مع تعزيز الموارد الوطنية والإقليمية والعالمية. وأضاف أن من بين هذه السمات كذلك تحول الاستثمارات الحكومية من تشبّث الأصول إلى حوكمتها وتنميتها وتعظيم عوائدها عبر إنشاء جهاز الاستقرار العُمانى، ما يعكس تصوراً تنموياً يُعامل الأصول العامة كرافعة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وعكبتها كوابح للشركات الوطنية والخارجية. وأكد مدير المكتب الوطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد أن ما ميّز السنوات الخمس الماضية في فلسفة التنمية ورؤية جلالة السُلطان



مبارك بن خميس الحمداني



عادل بن المرادس البوسعيدي



زهراء بنت محمد رضا اللواتية

فلسفة التنمية

على توليد دخل مستدام ومتنوع، إلى جانب التركيز على مسارات رفع كفاءة الإنفاق وتوجيهها للهيكل الاستراتيجي وللضرورات التي تؤثر بصورة مباشرة في استدامة التنمية. وأشار إلى أن توسيع القاعدة الإنتاجية عبر الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتنويع الشراكات الدولية والاقتصادية، والدفع خلف الاستثمار الأجنبي بشكل حيث، سواء عبر الحكومة أو من خلال الاهتمام المباشر من جلالة السُلطان للمُعظم - حفظه الله ورعاه - كان من أبرز سمات المرحلة الماضية. وبين أن هذه الفلسفة تجلّت جنباً إلى جنب مع إرساء منظومة متكاملة ومرنة للحماية الاجتماعية، تقوم على دقة الاستهداف وعدالته، وأضاف أن هذه الفلسفة وضمان قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على الانسجام مع المقاصد والسياسات التنموية.

ودكر أن من الأبعاد المهمة في سياق المشهد التنموي خلال السنوات الخمس

وقال مبارك بن خميس الحمداني مدير المكتب الوطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد، إن فلسفة التنمية المستدامة، وأضاف أن الخطوة الأولى التي تنفذها جلالة السُلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - أسهمت في تطوير عمل الجهاز الإداري للدولة، فبدأت الحكومة في الحد من الترهّل في الهيكل التنظيمي للمؤسسات بدمج بعضها ثارة ونقل بعض الصلاحيات للقطاع الخاص ثارة أخرى الأمر الذي ألغى الدخال والتشابه الحاصل بين عمل المؤسسات وسهّل الإجراءات واختصرها. وأشار إلى أن إدخال التقنيات الحديثة لتوفير الخدمات وتسهيل الحصول عليها أصبح لازماً بهدف الحصر على مواكبة التطور وتعزيز العمل الحكومي ومثّل ذلك في تدشين عدة مواقع إلكترونية وتطبيقات حديثة وفرت خدمات جليلة للمواطنين.

ولفت إلى أن النتائج المبهرة للسياسة الحكيمة التي اخطها وحصر على شاملة مستدامة، وأضاف أن هذه الفلسفة بشفقة مجلسي الدولة والشورى من خلال هذا التقدم الحرس الذي توليه سلطنة عُمان لتبني أفضل الممارسات الدولية في مجالات حماية المال العام، ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز النزاهة.

المعظم - حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، أخذ على عاتقه تطوير وتحديث مجال تعزيز النزاهة، حيث تقدّمت المؤكّلة إليه، بدءاً من تنفيذ خطة الفحص السنوية، واستقبال ودراسة البلاغات والشكاوى الواردة إليه من الجمهور، وأضاف أن الخطوة الأولى التي تم اتخاذها في رسم خارطة الطريق تجلّت في رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتحقيق تنمية بدرجة ٥٥ مقارنة بـ ٤٣ في العام نفسه، أي ارتفاع قدره ١٢ درجة. ويعكس هذا التقدم الحرس الذي توليه سلطنة عُمان لتبني أفضل الممارسات الدولية في مجالات حماية المال العام، ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز النزاهة.

الفساد، أحد أبرز المؤشرات الدولية في مجال تعزيز النزاهة، حيث تقدّمت المؤكّلة إليه، بدءاً من تنفيذ خطة الفحص السنوية، واستقبال ودراسة البلاغات والشكاوى الواردة إليه من الجمهور، وأضاف أن الخطوة الأولى التي تم اتخاذها في رسم خارطة الطريق تجلّت في رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتحقيق تنمية بدرجة ٥٥ مقارنة بـ ٤٣ في العام نفسه، أي ارتفاع قدره ١٢ درجة. ويعكس هذا التقدم الحرس الذي توليه سلطنة عُمان لتبني أفضل الممارسات الدولية في مجالات حماية المال العام، ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز النزاهة.

وأكدت سعادتها أن الجهاز يعمل على تعزيز النزاهة من خلال تنفيذ المهام المسوّلة، مرتكزة على تكريس مبادئ المساءلة دون استثناء. وأضافت سعادتها أن «رؤية عُمان ٢٠٤٠» دعمت تمكين الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها لحماية المال العام وضمان سلامة الأداء المؤسسي، وأسهمت في نشر ثقافة الإفصاح والوضوح في العمل الحكومي ما يُعزّز ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، فضلاً عن ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحديث منظومة العمل الإداري بما يُعزّز الكفاءة ويعمّج أوجه القصور والتشجيع على رفع كفاءة الأداء وربط المسؤولية الوطنية بالامتانة والالتزام، لتُشكّل بذلك نهجاً إصلاحياً مستداماً يُعزّز النزاهة ويحافظ على مكتسبات الوطن.

وقال سعادة زهراء بنت محمد رضا اللواتية، نائبة رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للرقابة على الهيئات والاستثمارات والشركات، إن الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله

القيادة الحكيمة لقائد البلاد المبدى- أيده الله - وتواصل سلطنة عُمان مسيرتها ترسيخ سيادة القانون، وتأكيد مبدأ المسؤولية، مرتكزة على تكريس مبادئ المساءلة دون استثناء. وأضافت سعادتها أن «رؤية عُمان ٢٠٤٠» دعمت تمكين الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها لحماية المال العام وضمان سلامة الأداء المؤسسي، وأسهمت في نشر ثقافة الإفصاح والوضوح في العمل الحكومي ما يُعزّز ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، فضلاً عن ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحديث منظومة العمل الإداري بما يُعزّز الكفاءة ويعمّج أوجه القصور والتشجيع على رفع كفاءة الأداء وربط المسؤولية الوطنية بالامتانة والالتزام، لتُشكّل بذلك نهجاً إصلاحياً مستداماً يُعزّز النزاهة ويحافظ على مكتسبات الوطن.

وتحتفل سلطنة عُمان اليوم الأحد بذكرى يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، والذي يوافق الحادي عشر من يناير سنوياً، وتُضي المسيرة العُمانية المباركة في نهضتها المتجددة برؤية واضحة وطموحة، مستندة على منظومة وطنية تُعزّز آفاق المستقبل بثقة واقتدار.

وقالت سعادة زهراء بنت محمد رضا اللواتية، نائبة رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للرقابة على الهيئات والاستثمارات والشركات، إن الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله

وتحتفل سلطنة عُمان اليوم الأحد بذكرى يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، والذي يوافق الحادي عشر من يناير سنوياً، وتُضي المسيرة العُمانية المباركة في نهضتها المتجددة برؤية واضحة وطموحة، مستندة على منظومة وطنية تُعزّز آفاق المستقبل بثقة واقتدار.

وتحتفل سلطنة عُمان اليوم الأحد بذكرى يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، والذي يوافق الحادي عشر من يناير سنوياً، وتُضي المسيرة العُمانية المباركة في نهضتها المتجددة برؤية واضحة وطموحة، مستندة على منظومة وطنية تُعزّز آفاق المستقبل بثقة واقتدار.

وتحتفل سلطنة عُمان اليوم الأحد بذكرى يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، والذي يوافق الحادي عشر من يناير سنوياً، وتُضي المسيرة العُمانية المباركة في نهضتها المتجددة برؤية واضحة وطموحة، مستندة على منظومة وطنية تُعزّز آفاق المستقبل بثقة واقتدار.



kmht_933@hotmail.com

د. خالد بن سالم السعيد

لنكن متفائلين.. التنمية تُبنى بالأمل لا بجلد الذات

نحو تعزيز الشركات الاستثمارية، وترسيخ مكانة سلطة عُمان كدولة مُستقرة وموثوقة، تنتهج سياسة خارجية مُتزنة تقوم على الحكمة وبناء الثقة. وقد أسهم هذا النهج في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي؛ مما يخدم أهداف التنمية الوطنية.

والنظر إلى مسيرة التنمية في سلطنة عُمان من زاوية إيجابية لا يعني تجاهل التحديات أو إنكار الصعوبات؛ بل يعني التعامل معها بوعي وثقة، بعيداً عن خطاب السلبية أو جلد الذات. وفي ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم، تتشكل ملامح تجربة تنمية تركز على الهدوء في القرار، والواقعية في الطرح، والاستدامة في الأثر، وهي تجربة تستحق قراءة موضوعية مُنصفة، ترى فيما تحقق أساساً يُبنى عليه، لا مادة للتقليل أو التشكيك.

إن تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لا يقتصر على السياسات والخطط وحسب؛ بل يعتمد أيضاً على وعي المجتمع ومشاركته الإيجابية، ودعمه للمبادرات الوطنية، وترسيخ ثقافة العمل والإنتاج، ونشر خطاب إعلامي يعزز الأمل ويشجع المبادرة. وختاماً.. لنُكن متفائلين؛ إيماناً بقدرتنا على البناء والتطوير، ولنبعد عن جلد الذات؛ فالتنمية تُبنى بالتخطيط والعمل المقرون بالأمل، وترسخ بتكاتف الجميع، وتمضي بثبات نحو مُستقبل يليق بعُمان الشامخة العزيزة وطموحات أبنائها الأبرار المُخلصين.

والمجتمع. الرؤية لم تُطرح كشعار؛ بل كإطار عملي ارتبط بإصلاحات مؤسسية وإدارية هذفت إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز مبادئ الحوكمة وترشيد استخدام الموارد. وقد اختارت سلطنة عُمان في عهد جلالته مسار الإصلاح المسؤول، من خلال تطبيق برنامج التوازن المالي بروح متدرجة تراعي الأبعاد الاجتماعية، وتستهدف حماية الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل؛ حيث أثمرت هذه السياسات تحسّناً ملحوظاً في المؤشرات المالية، واستعادة الثقة الدولية بالاقتصاد العُماني؛ الأمر الذي يعكس أن الإصلاح الهادئ- وإن بدا بطيئاً للبعض- إلا أنه أكثر رسوخاً وأقل كلفة على المجتمع.

وإذا كانت بعض القراءات تختزل التنمية في الأرقام والمؤشرات فقط، فإن التجربة العُمانية تؤكد أن الإنسان يظل محور أي مشروع تنموي ناجح. فقد أولت القيادة الحكيمة اهتماماً واضحاً ببناء الإنسان العُماني، ولا سيما فئة الشباب، من خلال دعم برامج التدريب والتأهيل، وتشجيع ريادة الأعمال، وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل؛ مما يُعزّز المشاركة الفاعلة للمواطن في الاقتصاد الوطني، ويُحوّل التحديات إلى فرص للنمو والتطوير.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، حملت الزيارات الخارجية التي قام بها جلالة عاهل البلاد المُفدى- أيده الله- أبعاداً اقتصادية وتنمية واضحة، عكست توجهها عملياً

تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» لا يقتصر على السياسات والخطط وحسب؛ بل يعتمد أيضاً على وعي المجتمع ومشاركته الإيجابية

طبيعي من أي تجربة تنمية، ولا ينبغي أن تكون مبرراً لتجاهل المنجزات أو التقليل من المسار العام للتنمية التي تحظى باهتمام ومتابعة مباشرة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه، لا سيما وأنّ الخطاب السامي يتسم دائماً بالصرامة والوضوح، دون تهويل أو تبسيط، وهو ما أسهم في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية على أسس واقعية. وجاء اعتماد رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ليعكس هذا التوجه؛ باعتباره أي الرؤية- مشروعاً وطنياً طويل المدى، لا يُقاس نجاحه بردود الفعل الآنية؛ بل بقدرته على إحداث تحول تدريجي ومستدام في بنية الاقتصاد

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، تبرز أهمية ترسيخ خطاب مجتمعي مُتوازن يعزز الثقة بالمستقبل، ويدعم مسارات التنمية، بعيداً عن السلبية المفرطة التي لا تضيف قيمة ولا تُسهم في البناء؛ فالتنمية، في جوهرها لا تقوم على جلد الذات أو التقليل من الجهود؛ بل تُبنى بالتخطيط والعمل المقرون بالأمل، والتقد البناء المرتبط بالحلول. لقد انتهجت سلطنة عُمان مسار التنمية المستدامة خبّاراً استراتيجياً، يتسق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، ومجتمع منتج، وإنسان متمكن، في إطار من الحوكمة والاستدامة، وهو مسار يتطلب وقتاً وتدرجاً، ويعكس وعياً بطبيعة التحديات ومتطلبات التحول.

وتستحق الجهود المبذولة- في مجالات تنويع مصادر الدخل، وتمكين الشباب، وتعزيز ريادة الأعمال، وتطوير التعليم، والاهتمام بالاستدامة البيئية- التقدير والإشادة، لما تحمله من مؤشرات إيجابية على التحول التدريجي نحو اقتصاد قائم على المعرفة، أكثر مرونة وقدرة على التكيف. وهي جهود تتكامل فيها أدوار الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التمييز بين النقد المسؤول الذي يهدف إلى التطوير، وبين جلد الذات الذي يُكرّس الإحباط ويُضعف الثقة؛ فالتحديات جزء

سيف الوطن



د. حمير بن ناصر المروقي *

وَالْعُمَانِيُّ غَدَا فِي غَيْطَةٍ
شَامِخِ الرَّأْسِ وَمَرْفُوعِ الْجَبِينِ

إِزْنُهُ النَّاصِعُ يَزُورُ عَطْرًا
عَنْ كِرَامٍ وَعِظَامٍ مَا جِدِينَ

وَلَنَا فِي السَّلْمِ رَايَاتُ الْعَلَا
وَلَنَا يَوْمَ الْوَعَى النَّصْرُ الْمُبِينُ

نَصَّحَ الْخَيْرَ وَنُعَلِي شَأْنَهُ
وَلَنَا السُّطُورُ ضِدَّ الْمُعْتَدِينَ

وَلَنَا السُّلْطَانُ عِزٌّ قَبِيلَةً
فِي الْمَعَالِي وَمَلَأَ الْقَاصِدِينَ

صَمَتَهُ الْحِكْمَةُ تَعْلُو هَيْبَتَهُ
بَاهِرٌ، يَنْطِقُ ذُرًّا وَيَبِينُ

وَلَهُ دَعْوَتُنَا بِحَفَظَةِ
رَبِّنَا حَفَظَ كِرَامٍ رَاشِدِينَ

مَاضِيًا بِالْعِزِّ فِي مَسِيرِهِ
لِعُمَانٍ بَانِيًا لَا يَسْتَكِينُ

وَحِنَامُ الشَّعْرِ تَسْلِيْمٌ عَلَى
سَيِّدِ الْأَكْوَانِ خَيْرِ الْمُرْسَلِينَ

مَنْ حَبَا أَهْلَ عُمَانَ شَرْفًا
خَيْرَ الشَّهَادَاتِ عَلَى مَرِّ السِّنِينَ

فَصَلَاةُ اللَّهِ تَغْشَى الْمُضْطَفَى
عِطْرَهَا الْفَوَاحِ يَسْبِي كُلَّ حِينٍ

قَصيدة مُهداة إلى المقام السامي
مناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد

الحكم

قِفْ عَلَى وَطَنِي الْعَظِيمِ مُسَايَلًا
أَمْجَادَهُ، تُثْنِيْكَ بِالْخَيْرِ الْيَقِينِ

عَنْ هَيْبَتِهِ، سُلْطَانُنَا عَلِي الدَّرَى
سِرُّ الْمَهَابَةِ تَاجُهَا عِزٌّ وَدِينٌ

نَسْلُ السَّرَاةِ الْيُوسُفِيَّةِ وَفَخْرُهُمْ
الْقَائِدُ الْقَدْ الْمَقْدَى وَالْأَمِينُ

بَحْرُ الْمَكَارِمِ قَوْلُهُ وَفِعَالُهُ
عِزٌّ يَجِدُ نَهْضَةً طُولَ السِّنِينَ

سُلْطَانُنَا الْيَمِينُ هَيْبَتُهُ إِنَّهُ
لِعُمَانٍ يُظْهِرُ قُفْرَهَا لِلْمُبْصِرِينَ

وَمَقَامُهُ الْعَالِي وَسَيِّبُ عِطَائِهِ
عَدَبٌ فَرَاتٍ سَائِعٌ لِلنَّاهِلِينَ

يَا بِاسِطَ الْكُفَيْنِ جُودًا هَاطِلًا
أَنْتَ الْغِيَاثُ، مَلَأَ كُلَّ الْمَلْتَجِينَ

أَنْتَ الْأَمَانُ، وَحِصْنُنَا يَا شَامِخًا
نِزَاسُنَا الْوَضَاءُ، نُورُ الْمُهْتَدِينَ

لَحْظَةُ التَّنْوِيجِ فَتَحَ بَاهِرٌ
جَدَدَ النُّهْضَةِ مَرْفُوعَ الْجَبِينِ

سِتَّةُ الْأَعْوَامِ ضَاءَتْ وَاحْتَفَتْ
نَهْضَةُ عَظْمَى بِهَا فَتَحَ مُبِينٌ

رُؤْيَاهُ تَسْمُو وَيَسْمُو أَهْلُهَا
قَادَاهَا إِلَهُ هَيْبَتِهِ «نِعْمَ الْمُسْتَعِينُ

قَدْ وَفَى بِالْعَهْدِ، بِالْعَدْلِ ارْتَقَى
قَائِمٌ بِالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُقْسِطِينَ

رَسَخَ التَّشْرِيعَ، أَرَسَى نُظْمًا
أَشْرَقَتْ تَرْوُهُ بِسُغَى الْعَادِلِينَ



إبراهيم بن سعد بن بيشان *

عهد من الازدهار والشرابة الإقليمية

عام ٢٠٢٤م حجم استثمار المملكة المباشر في السلطنة ٨٢,٧ مليون ريال عُمانِي، وبلغ حجم استثمارات السلطنة المباشرة في المملكة ١١٥,٩ مليون ريال عُمانِي، وفيما يخص منفذ الربع الخالي الذي يُعد أول منفذ بري مباشر بين البلدين تم افتتاحه في ١١ ديسمبر ٢٠٢١. وتبلغ مسافته ٥٦٤ كيلومترًا، فإنه يمثل نقلة نوعية في التبادل التجاري وتسهيل حركة العبور بين البلدين الشقيقين. وبلغ عدد العابرين من خلال المنفذ منذ شهر أكتوبر ٢٠٢١ إلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥، ١٣٥,٩٠٢ مواطن سعودي، و٦٤,٣٦٠ مواطن عُمانِي، و٧٤٤,٣٦٢ من الأشقاء الخليجيين والعرب، والمقيمين والزائرين، مؤكّدًا بذلك أن سلطنة عُمان أصبحت من أهم المقاصد السياحية للعر السعودية لما تتميز به من أصالة شعب وقيّمًا اجتماعية وموروث ثقافي وطبيعة خلابة.

إن هذه الذكرى ليست مجرد احتفال بماضٍ مُشرف؛ بل هي دعوة للمستقبل. وكسفير لخدام الحرمين الشريفين لدى سلطنة عُمان، أُعبر عن فخري بالعلاقات الأخوية التي تربط بين قيادتي البلدين: مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وبين حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق- حفظهم الله ورعاهم-، نسأل الله أن يُديم على سلطنة عُمان أمنها واستقرارها، وأن يُعزز الشراكة بين شعبينا لتحقيق الازدهار المشترك.

حفظ الله سلطنة عُمان وقياداتها الحكيمة، وعاشت المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في أمان ورفاهية تجمعهما روابط العلاقات الأخوية والتاريخية الثابتة والراسخة تؤكد وحدة المصير والمصالح العليا المشتركة للبلدين الشقيقين.

* سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عُمان

بن طارق منذ توليه مقاليد الحكم، وقد أصبحت الشراكة بين البلدين الشقيقين أقوى من أي وقت مضى، مدعومة بزيارات متبادلة رفيعة المستوى، مثل زيارة جلالته إلى المملكة في يوليو ٢٠٢١، والتي أسفرت عن إنشاء مجلس التنسيق السعودي العُماني لتعزيز التعاون في كافة المجالات.

ومن بعدها زيارة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء- حفظه الله- الرسمية في ديسمبر ٢٠٢١ والخاصة في سبتمبر ٢٠٢٣؛ لتعزيز التنسيق المشترك في القضايا الإقليمية والدولية، والاستقرار في المنطقة، يدعمها الدبلوماسية المستمرة بين وزيرَي الخارجية صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود ومعالي السيد بدر بن حمد البوسعيد، وكذلك اللقاءات بين أصحاب السمو والمعالي الوزراء في المجالات الأخرى مما يُعدّ بمستقبل واعد يخدم مصالح الشعبين.

وتنصوي إقليمًا جهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مع أشقائهم تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق رؤى وأهداف استراتيجية مشتركة، تحقيقًا للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتتسع أدوارهما ضمن جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومع الأسرة الدولية في الأمم المتحدة دعماً لجهود السلم والأمن.

ووفق الإحصاءات الرسمية فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال ١٠ سنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً، ومنذ يناير حتى سبتمبر ٢٠٢٥ وصل حجم التبادل التجاري ٤,٠١٣ مليون دولار؛ حيث بلغ إجمالي واردات المملكة من السلطنة نحو ٢,٠١٤ مليون دولار، وبلغ إجمالي صادرات المملكة إلى السلطنة ١,٩٩٩ مليون دولار، في حين بلغ

في الـ ١١ من يناير ٢٠٢٦، تحتفل سلطنة عُمان الشقيقة بالذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، وهي مناسبة تُذكرنا ببداية عهد جديد مليء بالإنجازات والطموحات.

ومنذ ذلك اليوم، شهدت سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في مختلف المجالات، مدعومة برؤية جلالته الحكيمة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي تُركز على التنمية المستدامة والانفتاح على الشراكات الإقليمية والدولية. وبأني احتفال هذا العام وسط إنجازات بارزة حققتها سلطنة عُمان تحت قيادة السلطان هيثم بن طارق، الذي يُؤكد دائماً على التزام سلطنة عُمان بمسيرة التقدم والازدهار؛ حيث شهدت نموًا اقتصاديًا مستدامًا، مع التركيز على تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، من خلال مشاريع في الطاقة المتجددة، السياحة، واللوجستيات. كما أولت عُمان اهتماماً كبيراً بالتعليم والصحة والتنمية المستدامة؛ مما عزز من مكانتها كدولة حديثة ومستقرة في المنطقة، ولعلّ صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء مركز عُمان المالي العالمي إحدى ثمارها.

وفي الإطار السياسي والدبلوماسي، ساهمت سياسة جلالته الخارجية في تعزيز السلام والحوار وأواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب، مما جعل سلطنة عُمان جسراً للتواصل والوثام بين الدول.

أما على صعيد العلاقات بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، والتي تغطي بعمرها نصف قرن من الزمن، فإنها تتسم بالتعاون والاحترام المتبادل بين القيادتين والتفاهم حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وتجمع أبناء الشعبين وشائج الإخاء، يوطّرها التاريخ المشترك والعهود والتقاليد العربية الأصيلة والموروث الشعبي؛ حيث شهدت تطوراً نوعياً تحت قيادة جلالة السلطان هيثم

عُمان في العهد المُتجدد.. استمرارية النهج ورؤية المستقبل



د. هلال بن عبدالله السناني *

المحافل الإقليمية والدولية، وتطوير شبكة علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية مع مختلف الدول؛ مما يخدم قضايا التنمية المستدامة، ويعزز مفاهيم الأمن الجماعي، ويرسخ مبادئ التعايش السلمي بين الشعوب. وقد حظي هذا التوجّه بتقدير واسع لما اتسم به من ثبات ووضوح، وابتعاد عن الاستقطابات، وتمسك بالحلول السياسية والدبلوماسية. وفي هذا الإطار، تحظى العلاقات العُمانية- التونسية بمكانة مُتميزة، تستند إلى رصيد تاريخي مشترك، وروابط ثقافية وإنسانية متجذرة، ورؤية متقاربة إزاء القضايا العربية والدولية. وقد شهدت هذه العلاقات في عهد جلالة السلطان المعظم تطوراً ملحوظاً، يعكس حرص قيادتي البلدين الشقيقين على توسيع آفاق التعاون الثنائي، وتعزيز الشراكة في مختلف المجالات، على أسس من الاحترام المتبادل، والتفاهم المشترك، وخدمة المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

إنّ ذكرى تولي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم تمثل مناسبة وطنية للتأكيد على أن سلطنة عُمان ماضية بثقة وثبات نحو ترسيخ نموذجها الخاص في الحكم الرشيد، والتنمية المتوازنة، والسياسة الخارجية المسؤولة، مستندةً إلى تاريخها العريق، ومُستشرفةً مستقبلاً قوامه الاستقرار، والازدهار، والتفاعل الإيجابي مع محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، نستحضر بكل اعتزاز ما تحقق من منجزات، ونجدد العهد والولاء للقيادة الحكيمة لجلالة السلطان المُعظم- حفظه الله- موقفين بعزمه الأكيد على مواصلة قيادة عُمان نحو آفاق أرحب من التقدم والريادة؛ بما يُلبي تطلعات الشعب العُماني، ويُسهم في خدمة قضايا السلام والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

* سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية التونسية

سلطنة عُمان ماضية بثقة وثبات نحو ترسيخ نموذجها الخاص في الحكم الرشيد، والتنمية المتوازنة

النهج المتّزن في تعزيز المكانة الدولية لسلطنة عُمان، وترسيخ صورتها دولة تحظى بالثقة والاحترام، ووصوّتاً عقلانيًا داعماً للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ولطالما اضطلعت سلطنة عُمان بدور إقليمي ودولي بناء، اتسم بالمسؤولية والالتزان؛ حيث أسهمت- عبر دبلوماسيتها الهادئة- في دعم مساعي السلام، وتقريب وجهات النظر، وتهيئة بيئات ملائمة للحوار البناء بين الأطراف المختلفة، انطلاقاً من قناعتها الراسخة بأن ترسيخ الاستقرار يتطلب التفاهم، وأن مواجهة التحديات المشتركة تستوجب تعاوناً جماعياً قائماً على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وعلى المستوى الدولي، واصلت سلطنة عُمان، في ظل قيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله- تعزيز حضورها الإيجابي والفاعل في

تحلّ في الحادي عشر من يناير مناسبة وطنية رفيعة المقام، تتشكل محطة مفصلية في مسيرة الدولة العُمانية الحديثة؛ إذ تولّى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في عام ٢٠٢٠، مُجددًا لمسيرة النهضة، ومؤكدًا استمرارية النهج العُماني الراسخ، القائم على الحكمة، والاعتدال، والتوازن الخلاق بين ثوابت الهوية ومتطلبات التطوير والتحديث.

لقد مثل انتقال الحكم في سلطنة عُمان نموذجاً متقدماً في الرصانة والاستقرار، عكس عمق التجربة السياسية العُمانية، وصلاية مؤسسات الدولة، ووعي المجتمع والتفافه حول قيادته الشرعية، في مشهد حضاري جسّد نضج الدولة، واحترامها لأطرها الدستورية، وتقاليدها السياسية المُتجذرة.

ومنذ تولي جلالة السلطان المُعظم- أيده الله- مقاليد الحكم، تبلورت ملامح مرحلة جديدة من العمل الوطني، ارتكزت على تحديث منظومة الإدارة الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتكريس سيادة القانون، إلى جانب إيلاء الاستثمار في الإنسان العُماني عناية خاصة؛ باعتباره الأساس الحثيث لأي مسار تنموي مستدام. وفي هذا السياق، جاءت رؤية «عُمان ٢٠٤٠» بوصفها إطاراً وطنياً استراتيجياً جامعاً، يستهدف بناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة، ومجتمع منتج ومتناسك، ودولة فاعلة بمؤسساتها وكفاءتها.

وعلى الصعيد السياسي، أكد جلالة السلطان المعظم منذ خطابه السامي الأول ثوابت السياسة الخارجية العُمانية، المتركزة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام قواعد القانون الدولي، وتغليب نهج الحوار والدبلوماسية في معالجة القضايا والتحديات. وقد أسهم هذا

صلوا على ميتكم!

خالد بن عمر المرهون

إلى أي مدى؟!

سارة البريكية

هيثم المجد و6 أعوام
من الحكم الرشيد

د. محمد بن عوض المشيخي

لعبة الكر والفِر

ماجد بن علي الهادي

4

3

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

11 يناير.. ذكرى وطنية استثنائية

تحلّ اليوم الذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، مُشكّلة مناسبة وطنية استثنائية انطلقت فيه مسيرة نهضتنا المتجددة وفق رؤية حكيمة من قائدنا المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وجهود ملموسة من حكومتنا الرشيدة، وتضافر الجهود من قبل جميع مؤسساتنا

الوطنية، إلى جانب التفاف مجتمعي لا محدود حول قيادته الحكيمة. وفي هذه الذكرى، تتجدد قيم الانتماء لهذا الوطن الغالي، والولاء لجلالة عاهل البلاد المفدى- أبقاه الله- للتأكيد على أهمية المحي قدسًا في الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية، وما تحقق من منجزات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وغيرها. ولقد شهدت بلدنا في السنوات الست الماضية

إنجازات ملموسة على مستوى تطوير البنية الأساسية واللوجستية لتعزيز جهود جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تحسين الخدمات وتنفيذ المزيد من المشروعات التنموية في المحافظات، وكذلك التوسع في برامج الحماية الاجتماعية بما يضمن حياة كريمة لأبناء عُمان الأوفياء. وخلال هذه السنوات، تعرّضت عُمان كمثل بقية دول العالم إلى العديد من التحديات

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

إيش أستفيد أنا كمواطن؟!

خلفان الطوقي

الفائدة الأعظم تتمثل في أن تستمر وتتضاعف المشاريع والمبادرات مع التحسين المستمر للقوانين والتشريعات والإجراءات والآليات

سؤالٌ جدليّ حاضِر عند البعض بعد الإعلان عن حزمة من المشاريع التنموية أو تعديل بعض القوانين والتشريعات، أو عند توقيع اتفاقيات بين عُمان ودول أخرى، أو ما شابهها من مواضيع، هنا يطرح من البعض: وماذا استفيد أنا كمواطن؟ وما هو العائد المالي الذي أحصل عليه بعد كل هذا؟ لذلك، من الجيّد أن يتمّ الاجتهاد في تنفيذ هذه الجزئية نقطة نقطة، وعدم تقصيرها يعني أن هذا السؤال صحيحٌ ومنطقيٌّ؟ وشرح هذا الجزئية إمّا يعني فتح مدارك وزوايا أخرى للتفكير والتحليل والحوار، وبالتالي تغير القنوات بشكل كامل أو على الأقل بشكل جزئيّ؟ أو إتاحة الساحة للنقد البناء ممن لا يتفق مع الشرح المبين.

تكرار هذا السؤال من البعض ربما يكون ناتجًا عن أحد ٤ أسباب؛ أولاً: أن الميكنة الإعلامية الحكومية لم تشرح هذه النقطة بسهولة ويسر بما فيه الكفاية، ثانيًا: أن هذا السائل لم يُحلل أو ليست لديه القدرة على التحليل، ثالثًا: أنه لا يرغب في الاستماع إلّا إلى جواب أو رد يُعجبه أو يتوافق مع أمنيّة في باله، رابعًا: أنه عارف وفاهم لكنه يمتنى أن يتّرجم ذلك إلى مبلغ مالي محسوس يصل إلى حسابه البنكي!

لنعود إلى السؤال الجدلي «إيش استفيد أنا كمواطن؟» والأجدي أن يطرح سؤال معاكس: هل سوف أستفيد إذا لم تكن هناك مشاريع تنموية من صحة وتعليم وإسكان وكهرباء ومياه وشوارع ومدارس

وغيرها من خدمات عامة وبنية أساسية؟ وهل لي أن أستفيد إن لم تُحسّن القوانين وتشريعات وآليات واستحداث مبادرات نوعية تتواءم مع المعطيات والتحديات الواقعة بين فترة وأخرى؟ وهل يمكن أن أستفيد إذا لم تحاول عُمان جذب استثمارات خارجية جديدة، وتعاونت مع غيرها من الدول والمؤسسات العالمية المرموقة، وأصبحت عضوًا وجزءًا حاضِرًا وفعالًا من النسيج العالمي المتقدم؟

أيهما أجدى: الطرح الذي يدعو لمزيد من العمل والجهد والبحث والتحرك هنا وهناك لمزيد من الفرص والمشاريع، وتطوير منظومة القوانين والتشريعات الجاذبة لمزيد من فرص العمل، وفتح آفاق محلية ودولية أخرى، أم الطرح الذي لا يعترف بأي شيء عدا مبلغ مالي يدخل في الحساب البنكي، وغير ذلك لا يعني شيئًا، ولا يعترف به؟!

تناقض آخر يظهر في البعض حينما ينتقد ويقولون إن الحكومة تعمل في صمت، ويطلبها بترويج ما تقوم به، وإن رُوّجت لذلك، يُردّد هذه الجملة «وإيش استفيد أنا كمواطن من

في الذكرى الوطنية الغالية، الحادي عشر من يناير، لا نستحضر التّاريخ فحسب؛ بل نستحضر معنى ومفهوم القيادة التي تُفكّر بعُمى وتعمل بهدوء ودون ضجيج، وتؤمن بأنّ البناء الحقيقي لا يحتاج إلى صوت وشعارات بقدر حاجته لصدق النية وإصرار على تجديد المسار والمضي فيه بكل عزم وثبات، فلا يُبنى الوطن بالأمنيات وحدها، ولا تُصنع التحوّلات الكبرى بالكاميرات والصور والمقاطع، ففي كثير من الأحيان يُكتب التاريخ وتُسجّل النجاحات والانتصارات والوصول بالتّراث والأداء الراسخ، ويُنسى المستقبل بخيوط الصبر والإتقان، كما تُحاك الملابس الفاخرة على مهلٍ وبأيدي مُحترفة. قد لا يشعر المواطن بما يُبذل من جهود صادقة هادئة تتواصل بلا ضجيج وإمّا في هدوء وصمت، ولا يمكن له أن يلمس تفاصيل ذلك العمل الذي يُجزّعه المخلصون ليل نهار في كواليس صناعة القرار لأجل حياة يتناها، لكنّه حتمًا سيُذكر ذلك يومًا ما؛ فالأينامُ كفيفةٌ بأن تكشف أن ما لا يُرى اليوم ستعترف عليه غدًا حين نقف أمام صورة وطن وقد بلغ المكانة التي يستحقها بين الأمم.

عُمان التي نعيشها ليست مجرد حدود جغرافية ومكانية وحسب، إمّا هي امتداد لتلك البيوت الصغيرة التي يسكنها الأمل، والطراقات التي تنبض بالحياة والعمل، فكما يبنى رب الأسرة عائلته بالاحتراف والصبر والمسؤولية، يُبنى الوطن بذات النهج، إنه بناءٌ فوق بناءٍ، وحجرٌ على حجر.. مستشفى هنا وآخر هناك، ومدارس في كل منطقة وولاية وقريّة، واتفاقيات استثمارية وعلاقات تجارية وغيرها الكثير والكثير من الأحلام التي تنمو وتتحول إلى واقع وحقيقة نراها اليوم بأعيننا ونلمسها بوعينا؛ فالقيادة التي ترى في الإنسان أساس وجوهر التنمية، بالتأكد لن تبحث عن إنجاز سريع، بقدر ما تبحث عن أثر عميق دائم وفُستمر.

إنّ حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- يقود هذا العهد المتّجدد بعقلٍ يرى أبعد من اللحظة التي نراها نحن الآن، ويقلب يُدرك أنّ الأوطان لا تُدار بعضا سحرية؛ بل تصان بالهدوء المدرّس والصبر الاستراتيجي، وتقوم وتنهض بالإصلاح المُتدرّج لا المُتعلّج، وتقوى بالعمل دائم الأثر. قد لا يُشعرُ المواطن اليوم بتفاصيل الجهد الذي يبذل من أجله ليلاً ونهارًا ومن أجل أبناء الجيل

حين يقود الإخلاص

مدرين المكتومية

القادم ليكون لهم مستقبل أكثر هناءً وإزدهارًا، والتاريخ كما نعلم يُنكرنا دائمًا أن القادة الحقيقيين لا يعملون من أجل التصفيق ولا لانتزاع اللحظة! وإمّا يخلصون في العمل لكي تظل صورة الوطن مزهرة ومشرفة على مرّ السنين. وحتّمًا سيأتي يومٌ وقريبًا جدًّا. يُدرك فيه الجميع أن ما نعيشه اليوم هو إحدى مراحل البناء، وأنّ عُمان التي ستقف في مصاف الدول المتقدمة لم تُصنع محض الصدفة؛ بل تجني ثمار الصبر الجميل والجهد الكبير، لأنها انطلقت في مسارها- الذي لا رجعة فيه- من إيمانٍ عميق يعمل لا يعرف التوقف. والقيادة ليست مجرد فكرة نظرية، لكنها انعكاس لرحلة تشاركية في البناء الجماعي، والجميع شريكٌ فيها؛ الطالب في مدرسته، والطبيب في مشفاه، والشرطي في مواقع الخدمة، وغيرهم الكثير، بالتوازي مع الجهود المؤسسية من وزارات وهيئات ومسؤولين ومحافظين، وهو ما يُؤكد أنّ المواطن لم يعد أبدًا مُتفرّجًا، وإمّا شريك في مسارات التنمية ودروها، كل حسب مسؤولياته والواجب المنوط به؛ فالكاتب بقلمه، والإعلامي برسائله، والمعلم بقيادته، والطبيب بإنسانيته، والمهندس بقدراته، والأكاديمي بفكره، والعامل بجهد.. الجميع اليوم مدعو ليشعر بقيمة الوطن الذي يعيش فيه على هذه الأرض الطيبة، ليكون شريكًا في طريق بناء هذا الوطن الغالي.

فأي طريق ليس سهلاً أبدًا، طريق الفرد نفسه لم يكن بسيطًا، فإذا ما ضربت مثالًا علينا كأفراد، منذ أن كنّا طلبة على مقاعد الدراسة ونحن نحلم بالمُستقبل وندرس لكي نصل لما نحن عليه.. لم يكن الطريق سهلاً ولا الدرب مفروشًا بالورود؛ بل كان هناك الكثير من التحديات والعقبات التي عشناها كأفراد، فكيف إذا كان الحديث عن وطنٍ كامل وعن قائدٍ يحمل مسؤولية شعب بأسره في عالمٍ موج بالتحدّيات والتقلّبات وفي أوضاع جيوسياسية صعبة ومُتعدّدة لأبعد مدى، ومع ذلك فإنّ الإيمان بالمسار هو أول مفاتيح النجاح، والنظر إلى كل ما يحدث باعتباره خطوة على طريق الإزدهار. اليوم.. أكثر من أي وقتٍ مضى نحن بحاجة إلى أن نكون جزءًا من هذه السّردية الوطنية، لا مُجرد روائٍ لها، وأن نُدرك أنّ ما يُبنى بصمتٍ اليوم سوف تُخترج به أمام الجميع غدًا، وسنقولها بكل ثقة وتأكيد: «هذه عُمان التي أردناها، وهذا هو الوطن الذي صنعناه جميعًا، بكل إخلاص».

6 أعوام من النهضة المُتجددة.. قيادة راسخة ومُستقبل مشرق

الإيجابية؛ لا الاتكالية السلبية؛ فالعدالة الاجتماعية، والتكافل الوطني، ورعاية الفئات المختلفة، ليست مجرد شعارات جوفاء ترفع؛ بل سياسات حكيمة تُترجم إلى برامج، ومبادرات، وتشريعات، تعزز التماسك الوطني، وتعمّق الإحساس بالمصير المشترك. وفي ذكرى تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، لا يجدد العُمانيون الولاء بالكلمات وحدها؛ بل بالعمل، والانتماء، والمسؤولية، والإيمان بأن الوطن يُبنى كل يوم بسواعد أبنائه المخلصين. هو يوم عهدٍ مُتجدّد، وثقة راسخة بالمستقبل، ورسالة وحدة تقول: إنّ عُمان، بقيادتها الحكيمة، وشعبها الوفي، ومؤسساتها الراسخة، ماضية بثبات نحو العُلا، مهما تعاقبت الأزمنة، وتغيّرت التحديات.

* مدير عام شبكة الباحثين العرب في مجال المسؤولية المجتمعية

المسؤولية؛ بل تبني جسور الحوار، وتبحث عن فرص السلام؛ فحافظت السلطنة على مكانتها الإقليمية والدولية بوصفها صوّناً عاقلًا، ووسيطًا موثوقًا، وشريكًا يحترم السيادة، ويؤمن بأن الاستقرار الإقليمي لا يُنمّن بالقوة؛ بل بالحكمة. في رؤية سلطان البلاد المفدى، لا يُنظر إلى الشباب بوصفهم طاقة مُهمّشة، أو إمكانيات مُعطّلة؛ بل شركاء في الحاضر، وصناعًا للمستقبل. ومن هنا، جاء التركيز على التعليم، والتدريب، والتأهيل، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وإشراك الشباب في مسارات التطوير وصنع القرار. وبناء الإنسان، وغرس قيم المواطنة، والمسؤولية، والانتماء الواعي، هو الاستثمار الأعرق، والأكثر ديمومة، والأصدق أثرًا في مسيرة الأمم.

ويتجلّى في المرحلة الراهنة اهتمامٌ متزايد بتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية، بوصفها ركيزة للتنمية المستدامة، وجسرًا بين الدولة والمجتمع، ومساحةً للشراكة

لقد أدركت القيادة الحكيمة أنّ الاستقرار السياسي لا يكتمل دون استدامة اقتصادية، وأن الاعتماد على مورد واحد لم يعد خيارًا في عالم متغير؛ فجاء التوجه الحاسم نحو تنويع مصادر الدخل، وبناء اقتصاد منتج، قائم على المعرفة، والابتكار، وريادة الأعمال. وتجلّى ذلك في دعم الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الواعدة، في إطار رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي ترسم ملامح اقتصاد متوازن، مرّن، قادر على المنافسة.

لم يكن هذا التحول سهلاً، لكنه كان ضروريًا، وقيادته تتطلب شجاعة القرار، وصدق المصارحة، وإشراك المجتمع في فهم التحديات وصناعة الحلول. وأما على الصعيد الخارجي، فقد واصلت عُمان في عهد جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- نهجها الراسخ في الحياد الإيجابي والدبلوماسية المتزنة؛ سياسة لا تتحاز للصراعات، ولا تتنصل من

مع شجاعة التجديد، والحفاظ على ثوابت السياسة العُمانية المتزنة مع فتح آفاق جديدة للإصلاح والتحديث، وصون الهوية الوطنية مع الانفتاح الواعي على العصر. وهكذا، واصل الوطن مسيرته بخطى ثابتة، مطمئنًا إلى أنّ النهضة لم تكن مشروع مرحلة؛ بل منهج دولة. وقد جاءت الرؤية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- واضحة المعالم، عميقة الغاية، مركزة على بناء دولة حديثة قوية بمؤسساتها، عادلة بقوانينها، مرنة بإدارتها، وإنسانية في غاياتها؛ فكانت الحوكمة، وسيادة القانون، وتعزيز الشفافية، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، خطوات عملية لترسيخ دولة الكفاءة والمسؤولية.

وفي قلب هذه الرؤية، يقف الإنسان العُماني محورًا للتنمية، وغايةً لكل إصلاح، وأداةً لكل بناء؛ إنسانٌ يُمكنّ بالعلم والمعرفة، ويُصان بالعدالة والقوانين، ويُحفّز بالدعم والتمكين.

مؤسسات الدولة بثقة، والتفّ العُمانيون حول قيادتهم في مشهد يعكس عمق النضج السياسي، ورسوخ الدولة، وتماسك المجتمع. لقد كان ١١ من يناير تجسيدًا عمليًا لمعنى الدولة الحديثة؛ دولة لا تُدار بالأشخاص وحدهم؛ بل بالقوانين، ولا تُحفظ بالعواطف وحدها؛ بل بالوعي الجمعي، ولا تستمر بالشعارات؛ بل بالعمل المؤسسي المتراكم. لم يكن تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- مقاليد الحكم قطيعة مع الماضي، وانفصالًا عن فترة من تاريخ عُمان الأبية، ولا تكرارًا لتجربة رائعة من حكم السُّلطان قابوس؛ بل كان امتدادًا واعيًا لمسيرة النهضة التي أرسى دعائمها السلطان قابوس، وبنى عليها بعقل الدولة وخبرة المؤسسات. ففي الخطابات الأولى لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق- وفقه الله- أرسى جلالته معادلة دقيقة: الولاء للإرث

ليس الحادي عشر من يناير يومًا عابرًا في تقويم الوطن؛ بل هو محطة تاريخية مفصلية، تتوقف عندها الذاكرة العُمانية لتستحضر لحظة نادرة في مسار الدول؛ لحظة الانتقال الهادئ للقيادة، وانتظام الدولة في مسارها، وتجليّ وعي الشعب بوحدته، وثقته بقيادته، وإيمانه بمُستقبله. في ذلك اليوم من عام ٢٠٢٠، طوى العُمانيون صفحةً مهيمّة من تاريخهم برحيل السُّلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- وفتحوا في اللحظة ذاتها صفحة جديدة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- في مشهد وطني فريد، اختلط فيه الحزن بالرجاء، والوفاء بالأمل، والدعمة بالعزيمة. وتكمن دلالة هذا اليوم في كونه نقطة توازن نادرة بين الوجدان والعقل، وبين العاطفة والمؤسسة. فقد شهد العالم أجمع انتقالًا سلسًا للحكم، لم تُسمع فيه ضوضاء، ولم تُرفع فيه راية اختلاف؛ بل ارتفع صوت الدستور، وتقدمت

رئيس التحرير

حاتم بن حمد الطائي

التحرير

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد

محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥

businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧ , ٢٠٨

localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤ , ٢١٥

sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام

اِيتَايْرُ رُسُوخٍ وَتَقَدِّمٍ



بمشاعر الفخر والولاء، تتشرف عمانتل برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه الله ورعاه – بمناسبة ذكرى تولي جلالاته مقاليد الحكم في البلاد، سائلين المولى عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه، ومؤكدين اعتزازنا الراسخ بالمساهمة في تحقيق رؤيته السامية لترسيخ مكانة عُمان إقليميًا ودوليًا، وبناء مستقبل أكثر إشراقًا لعمان وشعبها الوفي.

عمانتل
Omantel

يشرفنا أن نرفع أسمى آيات التهاني
والتبريكات للمقام السامي لحضرة صاحب
الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -
حفظه الله ورعاه - بمناسبة ذكرى تولي
جلالته مقاليد الحكم في البلاد.

سائلين الله عز وجل أن يوفق جلالته
ويسدد خطاه لمزيد من التقدم والازدهار.

عُـمـان بـكـم تـزـهـو YOU SPARK OMAN'S FUTURE



SOHAR-ALUMINIUM.COM | @SOHARALUMINIUM





بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالته مقاليد الحكم
نتشرف برفع آيات التهاني والتبريكات للمقام السامي
لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظّم – حفظه الله ورعاه –
والشعب العُماني

ريادة نحو مستقبل مُزدهر قيادة حكيمة ورؤية ثاقبة

في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظّم – حفظه الله ورعاه – تحرز سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً كدولة سلام وازدهار، وتخطو خطوات جبارة تاركة بصمات راسخة في مختلف المجالات. تلتزم مجموعة سعوود بهوان التزاماً راسخاً برؤية جلالته لتساهم بشكل فعال في تحقيق الأولويات الوطنية، وتطويرها وبهذه المناسبة، تعاهد مجموعة سعوود بهوان حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظّم – حفظه الله ورعاه – بالمضي قدماً خلف قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة، ونسأل الله جلّت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة على جلالته بموفقٍ والصحة والعافية والعمر المديد وعلى الشعب العُماني بمزيد من التقدم والازدهار.



مجموعة سعوود بهوان

رئيس التحرير

حاتم الطائي

الرؤية

الحياة .. رؤية

www.alroya.om

f X @ y o t n

info@alroya.info

alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

Sunday

8 صفحات

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٢٦٥

في إطار الخطط الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للقطاع

مشروعات صحية متكاملة تعزز جودة الخدمات

وترفع مستوى الرعاية المقدمة للمواطنين



الرساتق- العُمانيّة

نفذت المديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة جنوب الباطنة حزمة من المشروعات الصحية المتنوعة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، في إطار خططها الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للقطاع الصحي، ورفع كفاءة المؤسسات الصحية، وتعزيز مستوى الرعاية المقدمة للمواطنين والمقيمين في مختلف ولايات المحافظة؛ بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الصحية الشاملة.

وأكد الدكتور ناصر بن عبدالله الشكيلي مدير عام المديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة جنوب الباطنة أن هذه المشروعات تأتي ضمن الجهود المتواصلة لوزارة الصحة للارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتعزيز كفاءة المنشآت الصحية بالمحافظة، مشيرًا إلى أن التركيز ينصب على تطوير البنية الأساسية، وتوسيع الخدمات التشخيصية والعلاجية، وتقريبها من المستفيدين في مختلف الولايات.

وأوضح أن تنفيذ المشروعات وفق محاور متكاملة تشمل الصيانة والتوسعة والمشروعات الاستراتيجية يعكس حرص المديرية على تحقيق التوازن بين استدامة المرافق الصحية القائمة والتوسع في الخدمات التخصصية، بما يسهم في توفير بيئة صحية آمنة، وتحسين تجربة المريض، ورفع جاهزية المؤسسات الصحية لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة.

وجاءت هذه المشروعات موزعة على ٣ محاور رئيسة شملت الصيانة، والتوسعة، والمشروعات الاستراتيجية التي تنفذ بإشراف مباشر من وزارة الصحة، بما يعكس نهجًا متكاملًا في تطوير القطاع الصحي بالمحافظة.

ففي محور الصيانة، نفذت المديرية أعمال صيانة شاملة بمستشفى وادي بني غافر، للحفاظ على جاهزية المبنى ورفع كفاءة مرافقه الخدمية والطبية، بما يضمن بيئة مناسبة وأمنة للمرضى والكادر الصحي، كما شملت الأعمال إجراء تعديلات فنية وإنشائية على المبنى الملحق بمركز الحوقين الصحي، بما يسهم في تحسين الاستفادة من المرافق وتطوير مستوى الخدمات المقدمة.

أما في محور التوسعة، فقد شهد مركز العوالي الصحي تنفيذ مشروع توسعة عامة، إلى جانب إضافة خدمة الأشعة، بما يسهم في تسهيل إجراءات التشخيص وتقليل الحاجة إلى تحويل المرضى إلى مؤسسات صحية أخرى.

كما تم تنفيذ مشروع توسعة مركز نخل الصحي على مرحلتين متتاليتين، لرفع الطاقة الاستيعابية وتحسين جودة الخدمات الصحية، أما في ولاية بركاء، فشملت المشروعات توسعة مجمع بركاء الصحي لرفع كفاءته التشغيلية، فيما شهدت ولاية المصنعة تنفيذ عدد من المشروعات النوعية، من بينها بناء مستودع طبي للأدوية لتعزيز منظومة الإمداد الدوائي، إلى جانب توسعة وحدة غسيل الكلى بالمصنعة لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمة الحيوية.

وفي إطار المشروعات الاستراتيجية التي تشرف عليها وزارة الصحة، تم العمل على إنشاء مركز أبو عيالي الصحي كمُنشأة صحية جديدة متكاملة لخدمة أهالي المنطقة، إضافة إلى إنشاء وحدة غسيل كلى جديدة بولاية بركاء، بما يسهم في تخفيف العبء عن المرضى وتقريب الخدمة منهم.

وشمل هذا المحور كذلك استبدال محطة تنقية المياه بوحدة غسيل الكلى بالمصنعة بمحطة حديثة، تضمن تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة في عمليات الغسيل الكلوي.

وتوزعت هذه المشروعات على مختلف ولايات محافظة جنوب الباطنة؛ حيث شهدت ولاية العوالي توسعة المركز الصحي وإضافة خدمة الأشعة، وبركاء توسعة المجمع الصحي وإنشاء وحدة غسيل كلى جديدة، ونخل توسعة المركز الصحي على مرحلتين، فيما تركزت مشروعات ولاية المصنعة على دعم الخدمات الدوائية وغسيل الكلى، إلى جانب أعمال الصيانة والتطوير بولاية الرساتق.

خطوة أخرى في مسيرة الازدهار.

نتقدم بأحر التهاني والتبريكات وأطيب التمنيات
لمولانا حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
- حفظه الله ورعاه -
وللشعب العُماني الأبى
بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد.

وبهذه المناسبة التاريخية، نُشيد بحكمة جلالته
وسياساته الحكيمة، ونُعرب عن خالص تهانينا
للشعب العُماني الأبى الذي وقف صفاً واحداً
في سبيل تحقيق هذه التطلعات المشتركة.
وانطلاقاً من هذا التفاني الجماعي، تُجدد
مجموعة لولو بكل فخر التزامها بدعم مسيرة
الوطن نحو مزيد من الازدهار.

لولو **LuLu** **لولو**
حيث يأتي العالم للتسوق
Where the world comes to shop

عُمان
تحتفل

يناير

عهدٌ يقود الحاضر ويصنع المستقبل



غرفة تجارة وصناعة عُمان
OMAN CHAMBER OF
COMMERCE & INDUSTRY



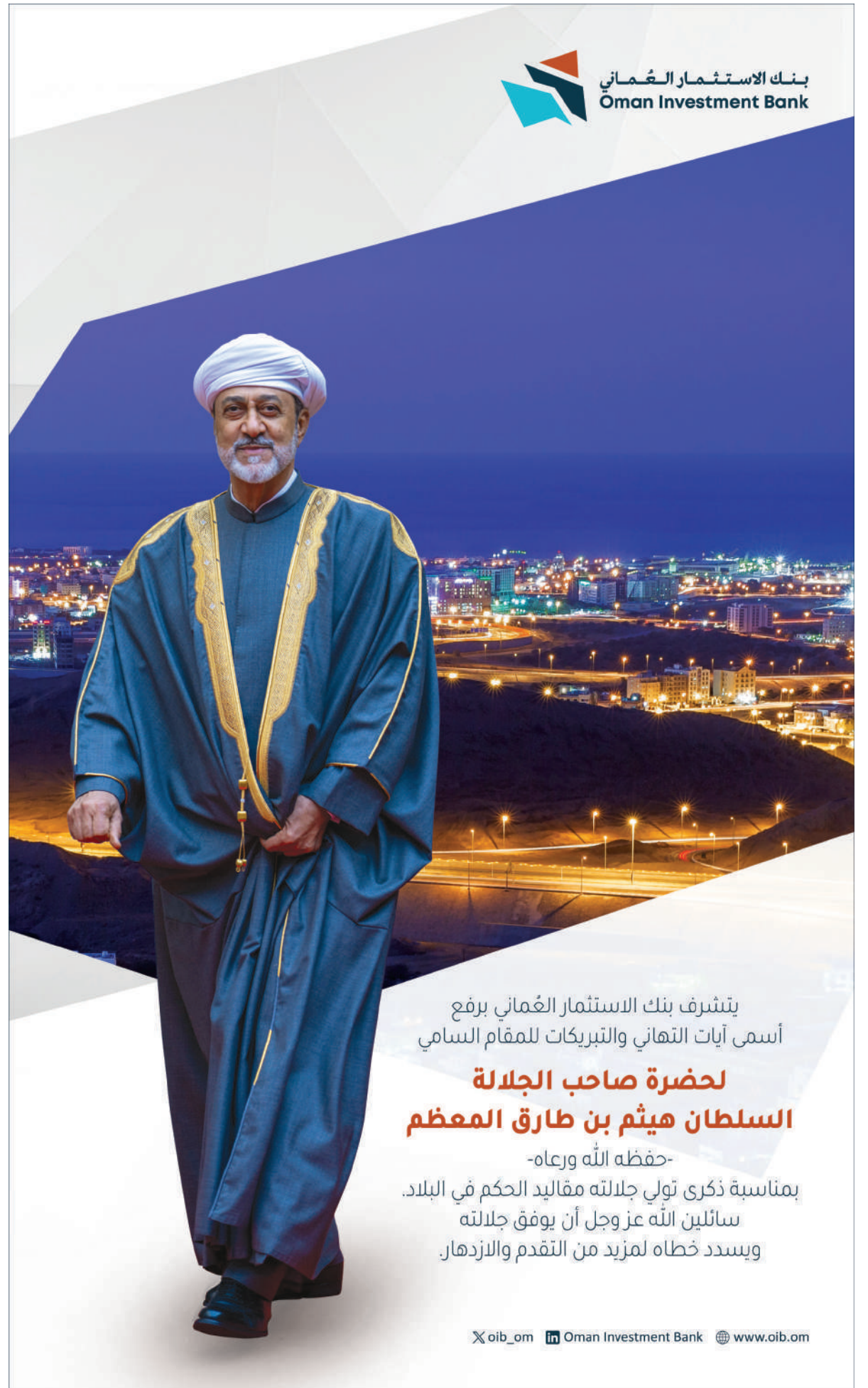
[f](#) [in](#) [X](#) [@](#) [v](#) Omanchamber



أسمى التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق المعظم** - حفظه الله ورعاه - بمناسبة ذكرى تولي جلالتهم مقاليد الحكم، سائلين المولى عز وجل أن تعاد هذه المناسبة الجليلة على جلالتهم أعواماً مديدة.



فنادق عُمان
OMAN HOTELS



يتشرف بنك الاستثمار العُماني برفع
أسمى آيات التهاني والتبريكات للمقام السامي
لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
-حفظه الله ورعاه-
بمناسبة ذكرى تولي جلالتهم مقاليد الحكم في البلاد،
سائلين الله عز وجل أن يوفق جلالتهم
ويسدد خطاهم لمزيد من التقدم والازدهار.



نتشرف برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السُّلْطَانُ هَيْثَمُ بْنُ طَارِقِ الْمُعْظَمِ

حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ

بمناسبة ذكرى تولي جلالتهم
مقاليد الحكم في البلاد
سائلين العلي القدير أن يمن على جلالتهم
بموفور من الصحة والعافية



24775777 | www.dhofarislamic.com

*طبق الشروط والأحكام

استكشف آفاقاً أرحب
مع تمويل السفر بنسبة أرباح تبدأ من

3.49%



ظفار الإسلامي
DHO FAR ISLAMIC

الحادي عشر من يناير حجر الأساس الذي تركز عليه مسيرة التجديد والتطوير الشامل

قوات السلطان المسلحة.. صفحات مضيئة من التضحيات وولاء متب



في منعطفات التاريخ، تبرز لحظات فاصلة تُخلد في سجل الأمم، وتُنسج في ضمير الشعوب؛ لتكون مناراً يضيء الدرب، ومحطة تتجدد فيها العزائم، وتتوحد فيها القلوب حول قيادة حكيمة تتولى زمام المبادرة، وتحمل على عاتقها أمانة البناء، ومسؤولية السير بالأمة نحو آفاق المستقبل المزدهر. يعد يوم الحادي عشر من يناير يوم تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في البلاد، يوماً تاريخياً ولحظة فارقة ارتسمت في وجدان الشعب العُماني الأبي، لترمز إلى استمرارية راسخة لدولة القانون والمؤسسات، وإلى تجديد للعهد مع نهج عُمان الثابت في الانطلاق بحكمة وثبات نحو غدٍ أكثر إشراقاً.

مسقط - الرؤية



وتعد قوات السلطان المسلحة إحدى الشواهد العظيمة لمنجزات النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - وواصل رعايتها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله - الذي أكد دعمه واهتمامه بها في خطابه السامي في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م والذي جاء فيه: «نود أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا بهم، لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكن في الذود عن كل شر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه».

يشكل العنصر البشري في قوات السلطان المسلحة دوماً موضع التقدير ومحل الاهتمام ومحط الرعاية من جلالته القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- بوصفه الثروة الحقيقية والمكون

قوات السلطان المسلحة إحدى شواهد منجزات النهضة الحديثة

رعاية سامية لتعزيز القدرات البشرية والقتالية

تطور نوعي شامل في الجاهزية والتدريب والتسليح

منظومة تدريبية وتعليمية متكاملة لإعداد الكوادر العسكرية

متطلبات العصر، وقد تجسد هذا التطور في تحديث المنظومات العسكرية بمختلف أسلحتها، ويواكب هذا التحديث في العتاد العسكري استثمار إستراتيجي في العنصر البشري، من خلال منظومة تدريبية وتعليمية متكاملة تشمل كليات متخصصة، تهدف إلى إعداد الكوادر المؤهلة والقادة الإستراتيجيين، كما لا يقتصر دور قوات السلطان المسلحة على المهام العسكرية، بل تمتد مساهمتها لتكون شريكاً فاعلاً في التنمية الوطنية، حيث تسهم في مشاريع البنى الأساسية وتقديم الخدمات الصحية والإنسانية، خاصة خلال الكوارث الطبيعية والأحوال الاستثنائية، فهي تشكل درع الوطن الحصين وسنده المتين في مسيرته المتواصلة نحو المستقبل.

وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة

تعنى وزارة الدفاع بتنفيذ السياسة الدفاعية لقوات السلطان المسلحة، منطلقاً في ذلك من الفكر المستنير والتوجيهات السامية للقائد الأعلى -حفظه الله- من خلال إبرام عدد من اتفاقيات تحديث الأجهزة والمعدات، وعقد صفقات التسليح وفق خطط مدروسة وتخطيط واع يفي باحتياجات قوات السلطان المسلحة بما يمكنها من أداء أدوارها الوطنية في مسيرة التنمية الشاملة بالبلاد، وبما يتفق والمهام المنوطة بها لحماية ثرى ومقدسات هذا الوطن العزيز والسهر على الدفاع عن منجزاته الخالدة، وترتكز إستراتيجية الوزارة وسياساتها في تخطيط وتنفيذ مهامها ومسؤولياتها الجسيمة على حضارة عريقة وإرث تليد.

لقد جاءت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم القائد الأعلى -أيده الله- لتحمل على عاتقها مواصلة المسيرة الوطنية بكل أبعادها، فقد أولى جلالاته -أبقاه الله- قواته المسلحة كل الرعاية والاهتمام، مكملًا مسيرة البناء والتطوير، ففي ظل توجيهاته السامية، شهدت قوات السلطان المسلحة تطوراً نوعياً شاملاً في الجاهزية والتدريب والتسليح، لترسخ مكانتها بوصفها قوة حديثة ودرعاً منيعاً يحمي مكتسبات التنمية ويصون أمن الوطن العزيز واستقراره.

وتتجلى العلاقة الوثيقة بين القائد الأعلى -رعاه الله- وقواته المسلحة في الحادي عشر من يناير المجيد؛ نظراً لما يمثله هذا اليوم بوصفه حجر الأساس الذي تركز عليه مسيرة التجديد والتطوير الشامل لهذه القوات، فمنذ اللحظة الأولى لتولي جلالاته -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، أولى جلالاته بصفته القائد الأعلى اهتماماً بالغاً برفع جاهزية قواته المسلحة وتحديثها، تأكيداً منه أن أمن الوطن واستقراره هما الركيزتان الأساس لمسيرة التنمية والبناء، وقد جاء في خطابات جلالاته السامية ما يؤكد هذا التوجه، وتأتى الزيارات السامية التي تفضل بها جلالة القائد الأعلى لقواته المسلحة والتي اطلع خلالها على الإنجازات المختلفة واستماعه للقادة، تجسيداً حيّاً لهذه الرعاية المستمرة والاهتمام المباشر بكل ما من شأنه تعزيز قدرات هذه القوات.

وفي ظل هذه الرعاية السامية، شهدت قوات السلطان المسلحة نقلة تطويرية نوعية شاملة عززت من جاهزيتها القتالية وأهلتها لمواكبة

يؤدي الارتقاء بها في العدة والعتاد إلى ما يمكنها من أداء دورها الوطني المقدس، ومن هذا المنطلق انتهجت سلطنة عُمان خطاً، لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابت، وناقلات جند مدرعة، ومنظومات صاروخية، ومدفعية، وعربات مدرعة، وطائرات مقاتلة وعمودية ونقل، وأنظمة دفاع جوي، كما زودت هذه القوات بمختلف أنواع السفن خاصة سفن الإنزال والقرويات والزوارق المتطورة دعمًا للدور الوطني الجسيم الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة، بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإسناد في شتى المجالات.

الأساس الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، والحرس السلطاني العُماني، وقوة السلطان الخاصة، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها عناصر منظومة الأسلحة المشتركة كافة، وأصبح منتسبوها البواسل قادرين وبكل كفاءة على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

ولقد حرصت سلطنة عُمان على تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية تتمتع بكفاءة عالية ومعنويات رفيعة، والتي





اختر ما يناسب أعمالك
مع حسابات ناجي الجارية الجديدة بنظام
الاشتراك الشهري من بنك مسقط

المميز

المتقدم

الأساسي

بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.



سدّ وعزم على حماية المُنجزات الوطنية



طلبة المؤسسات الحكومية المشاركة بفعالية في مسيرة التحديث والتطوير. وتُسهّم قوات السلطان المسلحة في تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب الأفراد من المؤسسات المدنية المتنوعة في مجالات الملاحة والاتصالات والإدارة، وتشارك في تنفيذ برامج الانضباط العسكري للنشء والأجيال الصاعدة بالتنسيق مع الجهات المختصة بما يعزز روح المسؤولية والواجب الوطني. كما تقوم بمهام شق الطرق في المناطق الجبلية والصحراوية، ونقل المواطنين واحتياجاتهم من مواد البناء والمؤن والمياه إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها بوسائل النقل الاعتيادية. وتقدم أيضًا الخدمات الصحية للمواطنين في المناطق ذات التضاريس الصعبة، بالتعاون مع الجهات المختصة، إضافة إلى تقديم الرعاية الطبية الطارئة من خلال مستشفيات المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية للحالات الناتجة عن الحوادث المروية وغيرها.

وتتولى قوات السلطان المسلحة مهام البحث والإنقاذ والإخلاء عند الكوارث الطبيعية، وإنقاذ الصيادين وتقديم الدعم للسفن المتضررة، والمساهمة في المحافظة على البيئة ونشر المسطحات الخضراء. وقد أثبتت كفاءتها خلال الأنواء المناخية الاستثنائية بإسناد كافة القطاعات وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بسرعة من خلال إخلاء السكان، وإنقاذ الأرواح، وتقديم المواد التموينية والمعدات الطبية، ودعم قطاع الاتصالات، وإصلاح الجسور وشق الطرق. كما تستمر في دعم جهود مكافحة الجوائح والأوبئة، وتعزيز دور منتسبيها المتقاعدين الذين يواصلون العطاء في القطاع المدني والمجالس التنموية.

التوسع في مجالات التعاون الإقليمي عبر التمارين المشتركة وتبادل الخبرات

تطوير القدرات السيبرانية وبناء منظومات متخصصة لمراقبة الفضاء الإلكتروني

القيام بواجبات وطنية تجاه المجتمع في مجالات التدريب والمشاريع التنموية والخدمية

والتدريبية التي وصل إليها الجندي العُماني، والذي أصبح قادراً على التعامل مع التقنية الحديثة بكل حرفة وإتقان. وفي إطار تعزيز الروابط مع دول الجوار، توسّعت قوات السلطان المسلحة في مجالات التعاون الإقليمي عبر التمارين المشتركة، وتبادل الخبرات، وتنسيق الجهود في مجالات الأمن البري والجوي والبحري، بما يعزز مفاهيم الأمن الجماعي، ويُسهّم في بناء بيئة إقليمية مستقرة، كما أولت قوات السلطان المسلحة اهتماماً كبيراً بدعم مسارات البحث العلمي والإبتكار، إدراكاً منها بأن المعرفة المتجددة هي أساس القوة الحديثة.

وفي ظل تصاعد التحديات الرقمية، برز اهتمام متزايد بمجال الدفاع الإلكتروني بوصفه خط الدفاع الجديد للدول الحديثة؛ إذ عملت قوات السلطان المسلحة على تطوير قدراتها السيبرانية، وبناء منظومات متخصصة لمراقبة الفضاء الإلكتروني، وتعزيز أمن الشبكات والبيانات، وتطوير مهارات المنتسبين في مجالات الأمن السيبراني، من خلال برامج تدريبية عالية المستوى وتعاون دولي مع مؤسسات رائدة في هذا المجال.

تتفاعل قوات السلطان المسلحة مع مختلف الجهات الحكومية في جهود التنمية الوطنية، لتحقيق معدلات التقدم والرقى، ومن هذا المنطلق تُسهّم قوات السلطان المسلحة في مجالات التنمية الشاملة، لا سيما حماية مكتسبات الوطن بما يهيئ مناخاً للازدهار، كما يعزز هذا الجهد الأمن والاستقرار للمواطن ليقوم بدوره في البناء والإسهام الوطني، ويعطي الثقة للمستثمر الأجنبي بالبيئة الآمنة، مما يجعل قوات السلطان المسلحة في



حملات توعوية مكثفة تستهدف جميع الفئات المجتمعية

شرطة عُمان السلطانية.. مسيرة حافلة بالعباء والعمل لتعزيز أمن الوطن

مسقط - الرؤية

تواصل شرطة عُمان السلطانية مسيرة العطاء والبذل، مُجسدةً روح المسؤولية في أداء واجبها الوطني، ساهرةً على أمن الوطن وطمأنينة المجتمع، مُشيدةً جسور الثقة والتعاون مع المجتمع، وماضية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتها في تقديم خدمات أمنية وشرطية عالية الجودة تركز على الكفاءة والتميز والإنسانية في التعامل، معززة استخدام التقنيات الحديثة ومكرسة ثقافة الابتكار في مختلف مجالات العمل الشرطي، موليةً اهتماماً كبيراً بتنمية وتأهيل وتدريب كوادرها البشرية؛ إيماناً منها بأن الإنسان هو الركيزة الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار.

ويفضل الرعاية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - ترسخ مكانة شرطة عُمان السلطانية كأمودج في المهنية والالتزام وخدمة الوطن والمجتمع بكل تفان وإخلاص.

ووفق منظومة متكاملة ووجود يُعطي جميع ربوع البلاد، تُعزز قيادات شرطة عُمان السلطانية الجغرافية ومراكزها، دورها الإنساني وبت الأمن والطمأنينة، والاستجابة السريعة للحوادث والبلات، بالتكامل والتعاون مع وحدات شرطة المهام الخاصة. كما تُعد مراكز خدمات الشرطة المنتشرة في الولايات واجهة حضارية تعكس قرب الشرطة من المجتمع؛ إذ تُقدم خدمات الأحوال المدنية والجوازات والممرور وفق معايير الجودة والسرعة والسهولة؛ بما يُجسد مفهوم الشرطة العصرية القائمة على خدمة الإنسان وتعزيز الثقة المجتمعية.

تُعد شرطة عُمان السلطانية رائدة في منظومة التحول الرقمي في العمل الحكومي، إذ طُورت أكثر من ٦٥٠ نظاماً وخدمة إلكترونية متكاملة تُجسد نموذجاً وطنياً في الإدارة الذكية وجودة الخدمات.

وقد توسعت الشرطة في تقديم خدماتها عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، مثل الهوية الرقمية البديلة لجواز السفر، وإظهار الوثائق الرسمية إلكترونياً، مما سهل على المستفيدين الحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان.

وتواصل شرطة عُمان السلطانية تعزيز منظومة العمل الجنائي عبر تحديث الإمكانيات التقنية وتأهيل الكوادر المتخصصة؛ إذ حصلت إدارة المختبر الجنائي وقسم البصمات على شهادة الاعتماد الدولية (ISO/IEC ١٧٠٢٥) تأكيداً لكفاءتها ودقة أدائها. كما جرى تطوير المختبر الرقمي بأحدث الأنظمة لتحليل الأدلة الإلكترونية ومكافحة الجرائم السيبرانية، إلى جانب توسيع قاعدة البيانات الحيوية (Biometric) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الجريمة.

تعاون إقليمي

وتُعزز الشرطة تعاونها مع الأجهزة الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات، ما أثمر عن تطور نوعي في قدرات الرصد والتحقيق، كما عزز مركز الأمن الإلكتروني قدراته في حماية البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية، ما مكّن الشرطة من نيل جائزة التميز في الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥، تأكيداً لريادتها التقنية ودورها في بناء حكومة إلكترونية متكاملة تواكب متطلبات العصر، وريادة سلطنة عُمان في حماية البنية الرقمية والأمن الوطني.

وتولي شرطة عُمان السلطانية مكافحة المخدرات وغسل الأموال أهمية قصوى لما تمثله من تهديد للأمن المجتمعي والاقتصادي. وانطلاقاً من التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - تعمل الجهات المعنية على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (٢٠٢٣-٢٠٢٨)؛ لتوحيد الجهود في الوقاية والعلاج والتأهيل والتوعية.

وتنظم الشرطة حملات ميدانية وتوعوية تستهدف فئة الشباب، وتدعم برامج إعادة تأهيل المتعافين ودمجهم في المجتمع، ترجمة لدورها الإنساني والوقائي، كما حققت السلطنة إنجازاً دولياً بانضمام المركز الوطني للمعلومات المالية إلى مجموعة إيجمونت العالمية عام ٢٠٢٤؛ بما يعزز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الاقتصاد الوطني.

نظام «بيان» يضم 495 خدمة إلكترونية لتسهيل التخليص الجمركي

تحقيق الريادة في منظومة التحول الرقمي وتطوير 650 نظاماً وخدمة إلكترونية

جهود متواصلة لمكافحة المخدرات وغسل الأموال

الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لرفع كفاءة الأداء الشرطي

دور محوري لخفر السواحل في حماية السواحل العمانية ومكافحة التهريب والتسلل

إسهام ملموس لطيران الشرطة في عمليات البحث والإنقاذ ونقل المؤن

الإعلام الأمني جسر فاعل بين الشرطة والمجتمع لنشر ثقافة الأمن الوقائي

وترسيخاً لمبدأ التكامل للكوادر البشرية الممكنة علمياً ومهنيًا، تولي شرطة عُمان السلطانية التأهيل والتدريب اهتماماً ودعمًا كبيراً باعتباره أساس التطوير المهني ورفع كفاءة الأداء الشرطي. وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٧٢) لِيُعيد تنظيم كلية الشرطة ومنحها صلاحيات أكاديمية أوسع لتمكين الضباط المرشحين من الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الشرطية والقانونية. ونتيجة لجهود أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في تطوير المناهج ورفع كفاءة الكادر الأكاديمي، وتعزيز البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة، فقد حصلت الأكاديمية على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بعد استيفائها لجميع المعايير المؤسسية المطلوبة. كما عقدت الأكاديمية شراكات علمية مع جامعات عُمانية وأكاديميات عسكرية لتعزيز جوانب البحث والتأهيل وتبادل الخبرات والمعرفة وضمان جودة التعليم والبحث وتطوير السياسات الأكاديمية وتنظيم فعاليات مشتركة.

وتضم أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة مجموعة من المعاهد المتخصصة للضباط والرتب الأخرى والمستجدين والشرطة النسائية، كما يوفر جميع التطبيقات العملية بيئة تدريبية واقعية متكاملة.

توظيف البحث العلمي

ويؤدّي مركز البحوث والدراسات بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة دوراً رائداً في تطوير الأداء الأمني عبر توظيف البحث العلمي لخدمة العمل الشرطي ودعم اتخاذ القرار، كما تُعد مجلة «الأمانة» المحكمة إحدى أهم إصداراته؛ إذ تُساهم في نشر الدراسات الأمنية والقانونية وتعزيز المعرفة المؤسسية.

ويعمل المركز على تمويل البحوث التطبيقية واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل والرصد والتدريب، لترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع في بيئة العمل الشرطي. كما اعتمد الاتحاد الدولي لأكاديميات الشرطة (INTERPA) مؤخرًا عضوية أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة؛ حيث يُعد هذا الاعتماد اعترافاً دولياً بكفاءة الأكاديمية وجودة برامجها العلمية والتدريبية، ودورها في تطوير الكوادر الشرطية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتواصل شرطة عُمان السلطانية - من خلال هذا التوجه - ترسيخ نهج التطوير القائم على المعرفة والبحث العلمي الهادف.

وقد أثمر هذا الاهتمام المتواصل بالبحث والدراسة عن تحقيق إنجاز نوعي تمثل في فوز أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بالمركزين الأول والثاني في جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز للبحوث الأمنية في دورتها الثانية عشرة، التي جاءت بعنوان «الآثار السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي على الأسرة الخليجية وانعكاساتها الأمنية»، وحصدتها نتائج متقدمة في المسابقة البحثية لطلبة الدراسات الجامعية الأولى التي نظمتها جامعة السلطان قابوس على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتُجسد هذه النتائج تميز الأكاديمية في مجالي الدراسات الأمنية والاجتماعية، ويؤكد نجاح نهج شرطة عُمان السلطانية في جعل البحث العلمي ركيزة أساسية لتطوير منظومتها الأمنية وتعزيز دورها المجتمعي.





قيادة رشيدة وازدهار مستدام



مجموعة أسيا

تتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالتة مقاليد
الحكم في البلاد. سائلين الله أن يعيد هذه المناسبة
العزيزة على جلالتة بموفور الصحة والعافية، وعلى
عمان وشعبها بمزيد من التقدم
والازدهار. وكل عام والجميع في خير
ومسرة



نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة

السُّلْطَانُ هَيْثَمُ بْنُ طَارِقِ الْمُعَضَّرِ
حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ

بمناسبة ذكرى تولي جلالتة مقاليد الحكم في عُماننا الغالية،
داعين العلي القدير أن يعيدها على جلالتة أعواماً مديدة وأن يمن على جلالتة
بموفور الصحة والعافية وعلى الشعب العُماني بدوام التقدم والازدهار

أبناء المرحوم أحمد فريد العولقي



جراند حياة مسقط
GRAND | HYATT™
MUSCAT



الرؤية

8 صفحات

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٢٦٥

تزامناً مع ذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

اليوم.. السيدة الجليلة تفتتح مستشفى خصب في مسندم

48 مليون ريال تكلفة إنشاء المستشفى على مساحة 36 ألف متر مربع

يتسع لـ 164 سريرًا ويقدم مختلف خدمات الرعاية الصحية

خصب- العُمانية

بمشيئة الله وتوفيقه، تتفضل السيدة الجليلة حرم جلالة السلطان- حفظها الله ورعاها- اليوم الأحد بالافتتاح الرسمي لمستشفى خصب بمحافظة مسندم، تزامناً مع مناسبة ذكرى تولي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم في البلاد.

ويقيم المشروع على مساحة أرض تبلغ ١٠٠ ألف متر مربع، فيما تبلغ مساحة البناء ٣٦ ألف متر مربع، وبتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من ٤٨ مليون ريال عُماني، ويتسع

لـ ١٦٤ سريرًا، مما سيسهم في تعزيز خدمات الرعاية الصحية بالمحافظة. وفي تصريحات سابقة، قال المهندس يوسف بن يعقوب أمبوعي مدير عام المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية بوزارة الصحة إن مشروع مستشفى خصب الجديد في محافظة مسندم يُعد من المشروعات التنموية الصحية المهمة على مستوى المحافظة ومن المؤمل أن ينتهي تشييده بنهاية العام الجاري. وأضاف أن المستشفى يحتوي على وحدة الحوادث والطوارئ وقسم الأشعة ووحدة طب الكلى والعيادات الخارجية ووحدة التأهيل

ووحدات العناية المركزة (كبار وصغار والقلب) وقسم النساء والولادة والعناية الخاصة للأطفال الخدج وقسم العمليات اليومية ومكاتب إدارية وقاعة اجتماعات وقسم التعقيم المركزي وأجنحة تنويم، بالإضافة إلى الخدمات العامة. ويوفر مستشفى خصب الجديد مختلف الخدمات التخصصية العلاجية المتعددة التي يحتاجها المرضى والتي من شأنها تلبية الاحتياجات العلاجية للمواطنين والمقيمين والتخفيف من أعباء التنقل إلى المحافظات الأخرى.

ابتكارٌ واعد وتأثيرٌ فاعل يُعززان مستقبل عُمان الزاهر

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد.

في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة، نلتزم بتعزيز مسيرة التقدم والابتكار والنمو المستدام، لبناء عُمان مشرق وواعد لوطننا الغالي عُمان.

كيمجي رامداس
KHIMJI RAMDAS



يشرفنا أن نرفع أسمى آيات التهاني وأطيب التبريكات
إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة ذكرى تولي جلالتة مقاليد الحكم

مجددين العهد بأن نستمر بالعمل والالتزام بمواكبة
تطلعات وطننا الغالي، ونسأل الله العلي القدير
أن يديم على جلالتة نعمة الصحة والعافية
وأن يحقق لعمان وشعبها مزيدا من التقدم
والازدهار في ظل قيادته الحكيمة



أكدوا أهمية وضع سياسات واضحة لمعالجة آثار منصات التواصل الاجتماعي

مختصون: التوجيهات السامية لدراسة المتغيرات السلوكية خارطة طريق لصون القيم



أكد عدد من المختصين أن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- لمجلس الوزراء، لدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، تمثل خارطة طريق وطنية لصون القيم، عبر دراسة المتغيرات السلوكية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، ووضع سياسات واضحة ومحوكة لمعالجة آثار منصات التواصل الاجتماعي السلبية، بما يضمن صون تماسك المجتمع وهويته الوطنية.

مسقط - العمانية

وقال الباحث الاجتماعي مبارك بن خميس الحمادي: إن التوجيهات السامية تأتي استجابةً لواقع تُفرزه مجموعة من العوامل المتقاطعة التي نتجت عنها جملة من الظواهر الاجتماعية، وهي عملية تحدث بشكل طبيعي في مختلف المجتمعات، مضيفاً أن المجتمع العماني يعيش طوراً مهماً من أطوار التغير الاجتماعي، تتفاعل فيه عوامل عدة، من بينها الانفتاح على

د. محمد بن خلفان العاصمي

دراسة المتغيرات السلوكية.. نظرة حكيمه



تمضي مسيرة النهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بثبات وبخطى موزونة ومتسارعة نحو مستقبل واعد لسلطنة عُمان، وها هي اليوم تنهي ست سنوات من العمل الجاد والطموح الذي تحقق خلاله الكثير من النجاحات، في ظل ظروف استثنائية وتحديات صعبة مرّ بها العالم؛ فليست الأزمة الاقتصادية المالية وحدها ما كان يواجه الوطن في هذه المرحلة فقد أُلقت جائحة كوفيد بنقلها لتزيد الأمور تعقيداً، وجاءت التوترات السياسية والصراعات الدولية لتزيد من تعقيد الوضع في منطقة تكاد تكون الأكثر سخونة في العالم، ولكن بفضل الله وبعزيمة القائد ومساندة الشعب تخطت بلادنا مرحلة انتقالية صعبة وعبرت إلى بر الأمان؛ فالحمد لله الذي منّ على هذا الوطن العزيز بهذه القيادة التي جعلت من التقدم والازدهار نبراساً تسير عليه بكل قوة وعزيمة وإرادة.

وخلال لقاء جلالة السلطان المعظم -أعزه الله- بمجلس الوزراء الأخير، وجه جلالتة -أيده الله- بدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، والعمل على وضع سياسات وآليات عمل واضحة ومُحوكة، تعزيز القيم المجتمعية والسلوكيات الإيجابية وتعالج تأثيرات منصات التواصل الاجتماعي السلبية على سلوكيات المجتمع، وقبل الخوض في هذا التوجيه السلطاني السامي علينا أن نوضح ما المقصود بالمتغيرات السلوكية، حيث إن استخدام هذا المصطلح العلمي بالتحديد لتوصيف ظاهرة سلوكية دقيقة يتطلب إلمامنا بهذا المفهوم وإدراك الجوانب التي يرمي لها، ويلزم التعن في الجوانب التي يشتملها. إن المقصود بالمتغير السلوكي هو أي عنصر يمكن أن يتغير ويؤثر في السلوك أو يتأثر به، مثل الدوافع والاتجاهات والقيم والعادات وردود الأفعال وأماط اتخاذ القرار وغيرها كثير، حيث إن دراسة المتغيرات السلوكية تعني تحليل العوامل القابلة للملاحظة والقياس التي تؤثر في سلوك الأفراد أو الجماعات، بهدف فهم لماذا وكيف يتصرف الناس بطريقة معينة، والتنبؤ بسلوكهم أو تعديله عند الحاجة، والهدف الواضح من ذلك هو فهم وتفسير أسباب السلوك وليس السلوك بحد ذاته فقط، وكذلك التمكن من التنبؤ بالسلوكيات في مواقف مستقبلية مشابهة، ومحاولة تعديل السلوك وتوجيه نحو تحقيق نتائج مرغوبة.

إن فهم المتغيرات السلوكية -كمتغيرات تابعة- يعطي فهماً عميقاً للسلوك -متغير مستقل- فعلى سبيل المثال يلعب الإدراك والوعي القيمي للفرد دوراً هاماً في المواطنة الصالحة، فكما ارتفع وعي المواطن وإدراكه لحقوقه وواجباته كقيم، كان ذلك عاملاً مؤثراً في قيامه بدوره كمواطن صالح منتج، والعكس صحيح عندما ينخفض مستوى الوعي والإدراك، وبالتالي تتأثر المواطنة الصالحة بالوعي بشكل كبير، ولذلك فإن تعديل السلوك يعتمد في الأساس على فهم الأسباب والعوامل المؤثرة التي تؤدي إليه، ولا يمكن أن يكون هناك حلّ للظواهر الاجتماعية السلبية دون معرفة مسبباتها، ولذلك يتطلب الأمر الدراسة والتليل والتقييم للوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة حول ما يمر به المجتمع والعالم من مشاكل. وهناك العديد من الأمثلة على متغيرات سلوكية شائعة تنتج عن عديد السلوكيات التي يمارسها الفرد والمجتمع مثل الدافعية وما الذي يدفع الفرد للتصرف سواء الإيجابي أو السلبي، كذلك الاتجاهات والميول والتي هي عبارة عن القناعات الإيجابية أو السلبية تجاه موضوع ما- كذلك الإدراك وهو تفسير كيف يفهم الفرد الواقع من حوله، وأيضاً التعلم والخبرة السابقة؛ حيث يتجلى أثر التجارب الماضية على السلوك الحالي، ومثلها الضغوط الاجتماعية من خلال تأثير الجماعة أو الثقافة، وأخيراً المكافأة والعقاب حيث يكون هناك أثر للحوافز والعزائم.

إن أهمية دراسة المتغيرات السلوكية تتمثل في ارتباطها بشكل وثيق بمجموعة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية وغيرها، فهي ترتبط بشكل وثيق بعلم النفس الإكلينيكي والتربوي والاجتماعي هذا العلم الذي هو أساس فهم السلوك البشري وتفسيراته والتششنة وأماطها والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وأطرها، كما إنها ترتبط بالإدارة والموارد البشرية خاصة عناصر تحفيز الموظفين والقيادة الاستراتيجية؛ فهي تؤسس لفهم منظومة العمل ورفع كفاءة الموظفين وإنتاجيتهم بشكل أفضل مما ينعكس على مستوى العمل بشكل عام، وترتبط دراسة المتغيرات السلوكية والسلوك بشكل عام بعديد المجالات، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية الحديثة مثل الاقتصاد السلوكي والتسويق وسلوك المستهلك، كما أنها تتواصل بشكل وثيق مع مجال السياسات العامة وصنع القرار؛ حيث إنها تعطي فهماً حقيقياً وأعمق لمخذي القرار وصانعي السياسات وهذا أمر بالغ الأهمية لما يمثله من قدرة على التنبؤ بتأثير السياسات والقرارات حتى قبل اتخاذها، وهذا ما يُقلل من حالات السخط وردود الأفعال السلبية والمضادة التي نشاهدها في عديد المرات، إضافة إلى ارتباط دراسة المتغيرات السلوكية بمجالات الأمن والحوكمة والنزاهة المؤسسية.

وحتى نختم هذا المقال قد يكون هناك توضيح بسيط حول أهمية دراسة المتغيرات السلوكية كمدخل لفهم أوسع للسلوك الممارس في المجتمع، وخاصة ما نشاهده في وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك بيانات العمل؛ فالوظف غير الملتزم بعمله قد يكون ذلك نتيجة لمتغيرات سلوكية في القيادة والتحفيز، كما إن التفرغ الانفعالي في منصات التواصل الاجتماعي يُنتج أفراداً بسلوكيات بعيدة عن القيم الاجتماعية التي عرف بها مجتمعنا، لذلك لا بُدّ للمؤسسات المختصة أن تستنفر طاقاتها لدراسة التحولات التي تشهدها المجتمعات والوصول إلى نتائج وحلول تحفظ للمجتمع هويته الوطنية وقيَمَهُ التي عُرف بها؛ فالأهم تبقى ما بقيت متمسكة بهذه القيم والمبادئ والهوية، وتندثر متى ما تَرَكْنَهَا وانقادت للمتغيرات.

أن التوجيهات السامية تأتي في إطار فلسفة التنمية التي ترتكز على فكرة أنَّ تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، وتنفيذ أجندة التنمية الوطنية، لا يمكن أن يتأتى دون مجتمع متماسك ومستقر في حركته وتغيّره وتفاعله مع عمليات التنمية المختلفة.

وأضاف أنَّ هناك مجموعة من الظواهر التي نشأت خلال العقد الماضي تحديداً بفعل العوامل الداخلية والخارجية المشار إليها، ومنها التآكل النسبي في الروابط الاجتماعية، ولا سيما الروابط الأسرية، وانحسار مساحة الحوار داخل الأسرة بوصفها المكوّن الأصغر في المجتمع الأكبر؛ إذ يُعدّ الحوار في ذاته رافعةً مهمة لمراجعة الكثير من الاتجاهات، ومسألة أتماط القيم، وتصويب التوجهات، فضلاً عن كونه ناقلاً مهماً للإثر ومحددات السلوك الاجتماعي.

وأشار إلى أنَّ من بين الظواهر كذلك انحسار القدوات الإيجابية المحلية والقومية، مقابل تصاعد نماذج قدوات عالمية يصعب ضبطها من حيث القيم والتوجهات أو المحتوى، أو ما تحمله من أتماط في التفكير والتدبير، وهو ما قد يُؤلّد اختلافاً في المعايير لدى الأجيال الصاعدة، وتغيّر مفاهيمهم تجاه مفردات أساسية، منها الأسرة والنجاح والاستقرار الاجتماعي. وأكد الحمادي الحاجة إلى منظومة متكاملة للرصد الاجتماعي، قادرة على استباق الظواهر الاجتماعية قبل تعمّقها وتحولها إلى مشكلات مجتمعية، مشيراً إلى الدور المهم لمؤسسات الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تصدير القدوات الحسنة، وسرد قصص النجاح القائمة على القيم الفاضلة والمرغوبة.

ودعا مبارك بن خميس الحمادي مؤسسات التعليم، بمختلف مراحلها، إلى التركيز على المحتوى التعليمي الموجه بالقيم، وإبراز أخلاقيات المجتمع في مقابل أخلاقيات العالم الافتراضية، فضلاً عن أهمية دور المؤسسات الدينية في تطوير قاعدة مفاهيمية وتوجيهية تعزّز التزام الأفراد بالقيم الصالحة في إطار خدمة تماسك المجتمع واستقراره.

من جانبها، قالت الدكتورة رقية بنت حميد الوهابية رئيسة قسم اللغة الإنجليزية بالكلية المهنية بصحـم: إن التحولات السلوكية في المجتمع لم تعد مجرد مظاهر عابرة، ولا يمكن اختزالها في تأثيرات رقمية آنية؛ فهي باتت ملموسة وجليّة في لغة الناس، وأتماط تفاعلهم اليومي، والطريقة التي تتشكل بها القدوات في وعي الأجيال. وأضافت أنَّ هذا التحول الصامت والمتدرّج، هو ما يجعل السلوك اليوم قضية وعي قبل أن يكون قضية ضبط، ووفقاً لهذا الإدراك الشمولي، جاء التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بدراسة وتشخيص المتغيرات السلوكية في المجتمع، بوصف السلوك ركيزة من ركائز الاستقرار الوطني أكثر من كونه تفصيلاً اجتماعياً هامشياً، مشيرة إلى أنَّ من بين أكثر مظاهر هذا التحول حضوراً وتأثيراً، يبرز تغيّر مفهوم (القدوة)؛ فقد أسهمت منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيله، حين انتقلت القدوة من كونها نموذجاً يُحتذى به عبر السلوك والمسؤولية والاتساق، إلى صورة تُستهلك عبر الشاشة! وفي واقعنا المعاصر، نرى كيف أصبح مقطع قصير أو رأي سريع قادراً على إيجاد تأثير قد يتجاوز أثر سنوات من العطاء الصامت. ورأت الوهابية أنَّ تشخيص أثر القدوات الرقمية لا يكون بالإقصاء أو التعميم، وإعما بالفهم العميق، فالتجربة الطاقية الأكاديمية والمجتمعية تشير بوضوح إلى أنَّ الشباب لا ينجذبون للسطحية بقدر انجذابهم إلى

الشعور بالاعتراف والقيمة والانتماء، لافتة إلى أنه يتبلور من هنا السؤال الجوهري: أي قدوة تُقدّم لهم؟ وأي سلوك نطمح في أذهانهم؟ فالقدوة ليست محتوى فحسب، ولكنها نمط تفكير وسلوك يُعاد إنتاجه.

وذكرت أنه أمام هذا التحدي، يزخر الواقع العماني بنماذج حيّة للقدوة الإيجابية لا زالت الذاكرة تستحضرها، تجلّت في مواقف وطنية راسخة من التلاحم المجتمعي خلال الأنواء المناخية، حيث تقدّم الفعل على القول وانتشرت لأنها صادقة ومتجدّرة في القيم المنيّقة من نسج مجتمع يتكى على إرثه الضارب في القدم وتجدهد الواعي الذي ينهل من المعاصرة مبتغاه دون أن يتنكر لما لتاريخه من حكمة ودروس وعبر وقيم راسخة. وأكدت الوهابية أنَّ ترجمة التوجيه السامي لجلالة السلطان المعظم -أعزه الله- إلى سياسات محوكة تستدعي بناء منظومة واعية تعزّز حضور القدوة الإيجابية في الفضاء الرقمي، بدعم المحتوى الرقمي، وتأهيل المؤثرين، وإدماج التربية الإعلامية في التعليم، وبناء شركات مع من يصنعون الأثر الحقيقي.

وفي السياق، أكّد ناصر بن خلفان البادي، الواعظ الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أنَّ القيم الفاضلة والسلوكيات الحميدة تمثّل صمّام الأمان ومصدر القوة للمجتمع العماني، والدافع الأساسي للإنسان في ميادين التنمية المختلفة، بما يضمن صون الهوية الوطنية وحفظ استقرار الوطن، مضيفاً أنَّ هذا التوجه يستند إلى المنطلقات الراضخة والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بضرورة الاهتمام بالجانب السلوكي والقيمي للمجتمع العماني الأصل، المستمد لعراقته من تاريخ ممتد وحضارة متينة، وأنّ هذا الاهتمام يسهم بشكل فاعل في تحقيق محور «مجتمع إنسانه مبدع» ضمن رؤية «عمان ٢٠٤٠»، وإنجاح أولوية «المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية».

وحول دور المؤسسات الدينية، شدّد على أهمية تعزيز القيم المجتمعية عبر صياغة خطاب ديني يجمع بين الثبات على المبادئ والتجديد في الوسائل والأساليب، واستخدام لغة تقنية عصرية يفهمها الجيل الحالي، ومواكبة الطفرة التقنية والسّكاء الاصطناعي في إعداد وتقديم المحتوى القيمي. وبين أنَّ التلقّي لم يعد مقصراً



ناصر البادي



د. رقية الوهابية



مبارك الحمادي

على المسجد والمنبر فحسب، بل يتطلب الدخول بقوة إلى عالم إنتاج المقاطع المرئية، والألعاب الإلكترونية، والمنصات الرقمية، والمعارض التفاعلية، مشيراً إلى أنَّ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قطعت شوطاً كبيراً في هذا الجانب.

وأكد على ضرورة الاستعانة بالرصيد الاجتماعي الثري، وتفعيل دور الأسرة والمجتمع في بناء منظومة القيم، وأهمية مواكبة منصات التواصل الاجتماعي من خلال إبراز القدوات المؤثرة التي تجسّد القيم العمانيّة بلغة بسيطة وجاذبة، تهدف إلى نشر ثقافة الحوار البناء وتفنيد الخطاب السلبي والهدام، داعياً إلى تكامل الأدوار بين المؤسسات الدينية والقانونية والثقافية والتربوية والشبابية والإعلامية، والعمل بروح الفريق الواحد عبر حزمة من المبادرات لتعزيز هذا التكامل، من بينها إنشاء فريق مشترك لدراسة المتغيرات السلوكية وسد الفجوات، وتصميم دليل استرشادي للقيم العمانيّة يُطبّق في مختلف الأنشطة، ووضع خطة استراتيجية لصون القيم وفق مستهدفات ومؤشرات أداء محددة، تنبثق من رؤية «عمان ٢٠٤٠».

الحمادي: من الضروري إيجاد منظومة متكاملة للرصد الاجتماعي لاستباق الظواهر الاجتماعية

الوهابية: ترجمة التوجيه السامي تستدعي تعزيز حضور القدوة الإيجابية في الفضاء الرقمي

البادي: السلوكيات الحميدة صمام الأمان ومصدر قوة المجتمع العماني

إعلان

تعلن لجنة المناقصات الداخلية بوزارة العمل عن طرح المناقصتين التاليتين:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	آخر موعد للشراء الإلكتروني	موعد تقديم المطاءات
2026/1	توريد وتفصيل ملابس التخرج للطلبة خريجي الكليات المهنية (الذكور والإناث)	الأحد 2026/1/18 الساعة الثانية مساءً	الأحد 2026/1/25 الساعة العاشرة صباحاً
2026/2	أعمال تصميم وتنفيذ الهوية البصرية المتكاملة لحفلي التخرج (مسقط - صلالة) للكليات المهنية	الأحد 2026/1/18 الساعة الثانية مساءً	الأحد 2026/1/25 الساعة العاشرة صباحاً

- يمكن للمنشآت المتخصصة الحصول على وثائق المناقصة إلكترونياً عن طريق الرابط أدناه ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2026/1/11 الساعة الثامنة صباحاً <https://etendering.tenderboard.gov.om>
- يتم تقديم العطاءات إلكترونياً.
- يتم فتح مظاريف المناقصة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد بتاريخ 2026/1/25م.

(الوزارة غير مقيدة بقبول أقل أو أي عطاء آخر)

في ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان

مجلس الدولة يعزز مسيرة البناء الوطني بمناقشة مشروعات قوانين ودراسات نوعية



استهلّ مجلس الدولة أعماله في دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة في إطار اختصاصاته التشريعية، ليُواصل دوره الفاعل كشريك رئيسي في تطوير التشريعات الوطنية ودراسة الموضوعات المحالة إليه بما يضمن استكمال المنظومة التشريعية للدولة وتعزيز كفاءتها المؤسسية. وفي خطوة تعكس الحرص السامي على متابعة العمل التشريعي، تشرف معالي الشيخ رئيس المجلس والمكرمين أعضاء مكتب المجلس بلقاء حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في قصر البركة العامر، حيث أشاد جلالته بالجهود التي يبذلها المجلس، مؤكداً أهمية استمرار التعاون بين مؤسسات الدولة، ووضع الآليات الفعّالة لتحويل المقترحات والمبادرات إلى خطوات عملية تخدم الصالح العام وتعزز استقرار المكتسبات الوطنية.

مسقط- الرؤية



كما شدد جلالته على دور المجلس في متابعة التشريعات ومناقشة الموضوعات ذات الأهمية الوطنية، وأهمية إيصال الرسائل الدقيقة للمجتمع عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يسهم في رفع مستوى الوعي وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة. ويأتي هذا اللقاء السامي في سياق ممارسة المجلس لدوره الوطني والتشريعي، بما يجسّد الالتزام المستمر بالعمل المخلص والمسؤولية الوطنية في تطوير التشريعات، وترسيخ دعائم الدولة الحديثة بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين.

وفي هذا الإطار، استهلّ مجلس الدولة دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة بعقد أربع جلسات عامة متتالية، ناقش خلالها مجموعة من مشروعات القوانين الوطنية والدراسات المقدمة، وذلك في سياق ممارسة دوره التشريعي ووفقاً للاختصاصات المقررة له. وقد افتتح المجلس أعمال هذا الدور بناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- حيث أكد معالي الشيخ عبد الملك بن عبد الله الخليلي، رئيس المجلس، التزام المجلس بمواصلة أداء مهامه التشريعية، وإنجاز الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، والتكامل في العمل مع مجلس الشورى والحكومة بما يسهم في استكمال المنظومة التشريعية للدولة.

وترامياً مع شهر يناير المجيد، رفع معالي الشيخ رئيس المجلس باسمه وباسم المكرمين الأعضاء وموظفي المجلس أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بمناسبة ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، معربين عن بالغ اعتزازهم بما تحقّق في ظل قيادته الحكيمة من تطور في مسارات العمل المؤسسي، ومجددين العهد على مواصلة أداء واجبه الوطني بكل إخلاص ومسؤولية، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يديم على جلالته موفور الصحة والعافية، وأن يوفقه لما فيه خير الوطن ورفعته.

وشهد دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة نشاطاً تشريعياً مكثفاً، حيث ناقش المجلس مشروعي «خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)» و«الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦م»، بما يعزز التخطيط القائم على الأثر والاستدامة المالية. وواصل المجلس جهوده التشريعية بمناقشة مشروع قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات»، دعماً للأمن السيبراني وحماية الأنظمة المعلوماتية وحقوق الأفراد، إلى جانب مشروع قانون «البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية»، الهادف إلى تنظيم جمع وإنتاج وتداول البيانات المكانية بما يخدم التخطيط التنموي المستدام. كما ناقش المجلس مشروع «تعديل بعض أحكام قانون التراث الثقافي»، بما يعزز حماية الموروث الحضاري وتنشيط الشراكة المجتمعية والاستثمار المسؤول.

وامتدت المناقشات لتشمل مشروع قانون «نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بما يسهم في تعزيز التكامل الصناعي وتشجيع الاستثمار وتوطين التقنيات الحديثة، إضافة إلى مشروع «تعديل بعض أحكام قانون نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، الهادف إلى توحيد الإجراءات

المجلس، حيث حظيت هذه الموضوعات بالنقاش المستفيض واتخاذ القرارات المناسبة حيالها، بما يعزز كفاءة العمل المؤسسي وينظم مسار الأعمال التشريعية، ويؤكد حرص المكتب على دعم أعمال المجلس وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفاعلية.

كما استعرض مكتب المجلس مع مجلس الوزراء مجالات التعاون والشراكة لتعزيز تنفيذ السياسات العامة والخطط التنموية بما يسهم في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة والمحافظة على المكتسبات الوطنية وخدمة الوطن والمجتمع في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- وذلك خلال لقاء معالي الشيخ رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس مع مجلس الوزراء.

ولقد اضطلعت لجان مجلس الدولة الدائمة والفرعية والخاصة بدور محوري وفاعل خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة، حيث قامت بعقد سلسلة من الاجتماعات التي عكست حرص المجلس على ضمان استمرارية العمل التشريعي بأعلى مستويات الكفاءة. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إعداد ودراسة كافة مشروعات القوانين الدراسات التي تم عرضها لاحقاً في الجلسات العامة، بما يعكس دقة

التحضير وعمق التحليل الذي تقوم به اللجان لضمان جاهزية الملفات التشريعية للنقاش والتصويت، كما ساهمت اللجان بفاعلية في تنظيم الاستضافات النوعية للمسؤولين والخبراء من الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ويأتي هذا العمل الدؤوب ضمن جهود اللجان في تحقيق التكامل بين الدراسة المتأنية والمناقشة التشريعية الفاعلة، بما يسهم في تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز كفاءة منظومة صنع القرار، ودعم مسارات التنمية المستدامة، وهو ما يرسخ دور المجلس كشريك فاعل في بناء دولة المؤسسات الحديثة.

في إطار النهج التشريعي التكاملي الذي أسسه النظام الأساسي للدولة، وتجسيّداً للرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- القائمة على ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون، واصل مجلس الدولة إسهاماته الفاعلة في أعمال اللجان المشتركة مع مجلس الشورى، بما يعزز جودة التشريع الوطني، حيث عقدت اللجان المشتركة أربعة اجتماعات تناولت المواد محل الاختلاف في (٦) من مشروعات القوانين محالة على مجلس الوزراء، شملت مناقشة مشروعي «تعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية»، و«قانون السجل العقاري»، إلى جانب مشروع قانون «مكافحة

جرائم تقنية المعلومات»، ومشروعي «تعديل بعض أحكام قانون التراث الثقافي»، وقانون «مؤسسات المجتمع المدني»، ومشروع قانون «البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية»، وأسفرت المناقشات عن توافق اللجان المشتركة بشأن المواد محل الاختلاف، بما يعكس حرص المجلسين على تحقيق التوازن بين متطلبات التطوير التشريعي وضون الهوية الوطنية وتعزيز دور المجتمع المدني.

واصل مجلس الدولة دوره التشريعي في دراسة السياسات والخطط الاقتصادية الوطنية، واستضاف معالي وزير المالية ومعالي وزير الاقتصاد لمناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦م واستعراض الخطة التنموية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) حيث تم تناول مستجدات الأوضاع الاقتصادية ومؤشرات الأداء في قطاعات التنويع الاقتصادي، وأهداف الخطة التي تركز على تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز اللامركزية التنموية ورفع كفاءة الحوكمة بما يتكامل مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. كما

اطلع المجلس على أبرز ملامح مشروع ميزانية عام ٢٠٢٦م وأولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والمشروعات الاستثمارية المستهدفة والإطار المالي للخطة الخمسية، مؤكداً استمرار دوره في دراسة هذه الملفات الحيوية وبلورة

اللقاء السامي مع «مكتب المجلس» يُجسّد الدعم السلطاني لمسيرة العمل

رصيد تشريعي زاخر ودور وطني ملموس استجابةً لأولويات المرحلة

جلالة السلطان يُشيد بالجهود التشريعية لمجلس الدولة

إسهامات فاعلة في أعمال اللجان المشتركة مع مجلس الشورى

الحرص على توسيع آفاق التّعاون وتبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة

توصيات داعمة للسياسات المالية والاقتصادية بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم مسارات التنمية الوطنية.

وفي إطار تعزيز الدور الخارجي لمجلس الدولة، حرص المجلس على توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الإقليمية والدولية من خلال سلسلة من اللقاءات والأنشطة النوعية. فقد استقبل معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة، كلا على حدة، سفراء كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أرمينيا ومملكة هولندا وجمهورية أوكرانيا، حيث جرى بحث مجالات التعاون المشترك واستعراض العلاقات الثنائية ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار وتبادل الخبرات التشريعية ودعم مسارات التفاهم والتنسيق بما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما شارك الأعضاء في محافل إقليمية ودولية شملت حلقات عمل وورشاً تشريعية وزيارات رسمية لتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات التشريعية وبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما أسهم في دعم الحضور البرلماني العُماني وتعزيز مكانة المجلس.

مجلس الشورى.. أداء تشريعي فاعل لمواكبة متطلبات التنمية الشاملة وتعزيز التكامل المؤسسي



تحل الذكرى السادسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في سلطنة عُمان في الحادي عشر من يناير، كمناسبة وطنية غالية ومحطة هامة لمسيرة نهضة متجددة أرسدت دعائم مرحلة جديدة من العمل الوطني القائم على وضوح الرؤية، وتحقيق التوازن المتكامل لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة في مختلف القطاعات، لتشكل هذه المرحلة منذ انطلاقتها إطاراً متقدماً للشراكة المؤسسية، باعتبارها أحد المراكز الأساسية لمنظومة الدولة، والتي تجسدت في آلية العمل التي عكستها تكاملية الأدوار بين مؤسسات الدولة.

مسقط - الرؤية



واستطاع مجلس الشورى كمؤسسة وطنية أن يواكب متطلبات هذه النهضة بحرص على امتثال التوجيهات السامية في مختلف المجالات؛ لتكون منهاج عمل وخارطة طريق للمضي بمؤسسة الشورى في مواصلة أدوارها وعطائها الوطني بخطى ثابتة، ومنجز تشريعي متحقق، وتجربة خاصة في تدرجها وانسجامها مع مختلف التحولات والتطورات في مسيرة النهضة المتجددة بأدوار فاعلة في صنع القرار، ودفع عجلة التنمية الشاملة عبر ممارسة تشريعية واضحة، وسعي دؤوب في تحقيق متطلبات المشاركة المجتمعية، وتكاملية في العمل بين المجلس والحكومة من أجل ترجمة أهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠»، ومتابعة تقييم الخطة الخمسية العاشرة، ومنهجية رسم مسارات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) ومتطلبات تحقيقها برؤية تستمد نهجها القويم من التجربة الناضجة المدعومة بالأنظمة والقوانين بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين في تأكيد واضح على أهمية الأدوار الفاعلة لمجلس الشورى في تحقيق الغايات الوطنية التي تتوافق مع الرؤية الحكيمة والتوجهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه-.

شكلت الإشادة السامية الكريمة من قبل جلالة السلطان المعظم -أيده الله- خلال لقائه برئيس وأعضاء مكتب المجلس، لمستوى التطور الذي يشهده مجلس الشورى في آليات عمله وما اكتسبه من فاعلية في أداء أدواره بالشكل الذي يُعزز المشاركة الوطنية ويواكب متطلبات التنمية الشاملة، مؤكداً جلالته أهمية مراثيات ومقترحات مجلس الشورى في تطوير مجالات العمل الوطني ومساندة توجهات الدولة لتحقيق مصلحة الوطن وخدمة مواطنيه، بالغ الأثر في تعزيز دور المجلس ومضايفة مسؤولياته في المرحلة المقبلة لأداء مهامه التشريعية بكفاءة ومسؤولية، وتقديم المراثيات والمقترحات التي تدعم تطوير مسارات العمل الوطني، وتُساند توجهات الدولة في بناء تشريعات متوازنة تراعي متطلبات النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والاستدامة المالية، في ظل تحديات إقليمية ودولية متسارعة، وبما يُحقق المصلحة العامة.

وفي إطار تعزيز البنية التشريعية لسلطنة عُمان بما يحقق الأهداف التنموية، ويدعم الاقتصاد الوطني ويُعزز تنفيذ البرامج والخطط الاستراتيجية، شهدت الفترة العاشرة للمجلس (٢٠٢٣-٢٠٢٧م) منذ بدايتها ترجمة واضحة لاختصاصات مجلس الشورى في التشريع والمناخات التي حددها النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان، وعكست مؤشرات عمل المجلس ذلك؛ حيث تم إنجاز (٥٥) عملاً تشريعياً تجسدت في مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات واقتراح مشروعات قوانين وتعديلاتها، ناقشها المجلس خلال (٣٤) جلسة اعتيادية، بالإضافة إلى مناقشة (٩) بيانات وزارية لوزراء الخدمات في مختلف

والموارد البشرية، وتجسيدها مبدأ الشراكة والتكامل في العمل الوطني مع مؤسسات الدولة، عقد مجلس الشورى خلال الفترة العاشرة ٣ اجتماعات مع مجلس الوزراء، بالإضافة إلى اجتماعين مع اللجنة الوزارية التنسيقية دعماً للتعاون والتنسيق المستمر، وبهدف الوصول إلى رؤية مشتركة تسهم في تنفيذ السياسات العامة، وإعلاء المصلحة العليا للبلاد. وأكدت تلك الاجتماعات أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الشورى في التنسيق مع الحكومة تعزيزاً لمسيرة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان، إذ تشكل هذه الاجتماعات أحد مظاهر التكامل والتنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة، والتعاون المنشود في تنفيذ الخطط والبرامج بما يعزز منظومة العمل الوطني بين المجلس والحكومة ويتجسم مجالات التنسيق المتواصل بينهما لتحقيق الأهداف الوطنية. وفي إطار التكاملية في العمل التشريعي بمجلس عُمان بين مجلسي الدولة والشورى، أنجز المجلس (١٤) مشروع قانون خلال الفترة العاشرة، وقد صدر منها (١٣) مرسوم سلطانية سامية أبرزها قانون الاتجار بالأحياء الفطرية، وقانون حماية الودائع المصرفية، وقانون الإعلام، والقانون المالي، وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقانون الصحة العامة، وقانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، وقانون الضريبة على دخل الأفراد، وقانون تحصيل مستحقات الدولة، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة



إلى قانون التنظيم العقاري، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار الدبلوماسية البرلمانية يحضر مجلس الشورى على تأكيد الحضور والمشاركة الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في أعمال المجالس التشريعية الخليجية والاتحادات البرلمانية العربية والدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، والتي تجسدت في (٧٢) مشاركة ساهمت في نقل التجربة العُمانية في العمل المؤسسي، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والتجارب المقارنة، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الأداء البرلماني وتعزيز كفاءته، وعكس مجلس الشورى عبر تلك المشاركات صوت سلطنة عُمان وحكمتها الراسخة ومواقفها المعتدلة الداعية إلى الحوار والسلام والتعاون بين الشعوب إلى العالم، كما حرص خلالها على دعم مجالات التعاون في مختلف المجالات لا سيما في المجال التشريعي، وبحث العديد من مجالات التعاون الاقتصادية والاستثمارية؛ الأمر الذي جسد خصوصية الدبلوماسية العُمانية القائمة على الاحترام المتبادل والتفاهم، والمشاركة الفاعلة في صياغة المواقف الدولية التي تدعم قضايا التنمية والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع. كما أسهمت تلك الجهود في ترسيخ صورة سلطنة عُمان دولة تنتهج سياسة متوازنة، وتدعم الحلول السلمية للنزاعات، وتؤمن بدور الحوار والقانون الدولي في معالجة القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز مكانتها كشريك موثوق وفاعل في محيطها الإقليمي والدولي.

وبهذه المناسبة الوطنية الغالية، يرفع مجلس الشورى أسمى عبارات الولاء والعرفان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه- مؤكداً العزم على مواصلة أداء رسالته الوطنية بكل إخلاص ومسؤولية، والعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة من أجل رفعة سلطنة عُمان، وترسيخ أسس الدولة الحديثة، وتحقيق تطلعات المواطن في ظل القيادة الحكيمة لجلالته أعزه الله.

إشادة سامية بدور المجلس ومستوى التطور في آليات العمل لمواكبة التنمية الشاملة

إنجاز 55 عملاً تشريعياً منذ بدء الفترة العاشرة 2027-2023

مناقشة 9 بيانات لوزراء الخدمات في مختلف القطاعات

تفعيل 500 أداة متابعة لتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة بالشأن الوطني

عقد 3 اجتماعات مع مجلس الوزراء لتعزيز الشراكة والتكامل في العمل الوطني

إنجاز 14 مشروع قانون وصدر 13 مرسوم سلطانية سامية

حضور فاعل في الاجتماعات الإقليمية والدولية للاستفادة من التجارة الناجحة

رافعة اقتصادية تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040»

مركز عُمان المالي العالمي.. خطوة استراتيجية لتطوير أدوار القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني

شدد اقتصاديون على أن مركز عُمان المالي العالمي خطوة استراتيجية لتطوير أدوار القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إنشاء كيان مؤسسي مستقل تشريعياً وتنظيمياً، وقادر على استقطاب المؤسسات المالية الدولية، وتقديم خدمات مالية مُتقدّمة ضمن بيئة تنافسية وأمنة. وأكد الاقتصاديون- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن المركز سيُشكّل رافعة اقتصادية تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ورفع الأنشطة المالية في الناتج المحلي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز جاذبية السلطنة للاستثمار الأجنبي المباشر ومكانتها على المستوى العالمي. من جانبه، قال سعادة أحمد بن سعيد الشرقي ممثل ولاية لوى ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى، إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي يُعد توجّهاً اقتصادياً بحثاً يُجسّد الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- ويتواءم مع مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات النوعية. وأكد الشرقي أن المركز يمثل خطوة استراتيجية لبناء اقتصاد مالي حديث قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً.

الرؤية- سارة العبرية

وأوضح الشرقي أن مركز عُمان المالي العالمي يُعد كياناً مالياً وتشريعياً مستقلاً، يعمل ضمن منظومة تنظيمية وقضائية حديثة، ويوفر بيئة آمنة وجاذبة للشركات الدولية والإقليمية، بما يعزز مكانة السلطنة على خارطة المراكز المالية الإقليمية. ويبيّن سعادته أن إنشاء المركز يستهدف تحقيق جملة من الأهداف؛ أبرزها: تعزيز موقع عُمان كمركز مالي إقليمي وعالمي، ورفع مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب الاستثمارات النوعية، إلى جانب تمكين الشركات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية، ودعم الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية، وخلق وظائف نوعية للشباب العُماني، فضلاً عن دعم تمويل مشاريع الهيدروجين والطاقة المستقبيلة.

وأشار إلى أن المركز سيستقطب قطاعات مالية واستثمارية متنوعة، تشمل الشركات المالية العالمية كالبنوك وشركات إدارة الأصول وصناديق الاستثمار، والصناديق السيادية ورأس المال الجريء، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن بيئة قانونية مستقرة، وشركات التمويل المستدام وأسواق الكربون والهيدروجين، إلى جانب الشركات المهنية في مجالات المحاماة والتدقيق والاستشارات، وكذلك الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي.

وأكد الشرقي أن المركز سيسهم بشكل مباشر في تعزيز التنويع الاقتصادي عبر توسيع إسهامات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط القطاعات المساندة مثل اللوجستيات والعقارات والتعليم والتقنية، فضلاً عن تحسين التصنيف الائتماني وتعزيز ثقة المستثمرين، وخلق فرص وظيفية تخصصية، ودعم تمويل مشاريع الهيدروجين والطاقة المتجددة.

وحول انعكاسات المركز على المواطنين، أوضح أنه سيسهم في توفير وظائف تخصصية وعالية الدخل، ودعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الحركة الاقتصادية، إلى جانب نقل الخبرات والمعرفة للكوادر الوطنية. وفيما يتعلق بالتحديات، شدد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى على أهمية التركيز على تطوير الكفاءات الوطنية، وصياغة تشريعات دقيقة ومتوازنة، وضمان عدم تدخّل الاختصاصات بين الجهات المعنية، بما يكفل تحقيق أهداف المركز واستدامة نجاحه.

منصة متكاملة

وقال الدكتور محمد بن خلفان العاصمي الأمين العام المساعد لشؤون الجلسات بمجلس الشورى، إن المفهوم الجوهري لمركز عُمان المالي يتمثل في كونه منصة مالية واقتصادية متكاملة، تستهدف محوريين أساسيين: استقطاب الاستثمارات

والمؤسسات المالية العالمية، وتمكينها من تقديم خدماتها ضمن بيئة تشريعية مرنة وتنافسية. وأضاف أن المركز يُعد بمثابة منطقة مالية متخصصة، تسعى إلى دعم التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، إلى جانب تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين الصناعات والخدمات المالية، بما يسهم في تحويل سلطنة عُمان إلى بوابة مالية تربط بين آسيا والشرق الأوسط، مستفيدة من موقعها الجغرافي وممكانتها المتعددة. وأشار العاصمي إلى أن المركز سيحتضن طيفاً واسعاً من الأنشطة، تشمل استقطاب المؤسسات المالية العالمية، والبنوك الدولية والإقليمية، وشركات الاستثمار وإدارة الأصول، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وأسواق المال، وشركات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى خدمات التحكيم التجاري.

ويبيّن أن الإطار القانوني للمركز سيكون مستقلاً، وقد يستدعي إنشاء قضاء ومحاكم مالية متخصصة، إلى جانب منظومة حوكمة خاصة، وحرمة من التشريعات الداعمة التي تعزز دور المركز، وتكفل حرية تملك الأجانب، وتوفر نظاماً ضريبياً واضحاً وقواعد عمل مستقرة.

وفيما يتعلق بالاستقلالية المالية والإدارية، أوضح العاصمي أن الاستقلالية لا تعني الانفصال عن الدولة؛ بل الارتباط بهيكلية عليا، مؤكداً أن ذلك عنصر محوري في تعزيز ثقة المستثمرين. وأشار إلى أن تمكين المركز من سرعة اتخاذ القرار يمثل أحد أهم عوامل نجاح المراكز المالية عالمياً، إلى جانب مستوى الاستقلالية الذي تتمتع به.

وأكد أن المستثمر يبحث دائماً عن وضوح القواعد، وسرعة الفصل في المنازعات، ووجود محاكم متخصصة، وهي عناصر باتت متحققة مع إنشاء المركز، فضلاً عن مرونة الإجراءات، وسرعة التراخيص، وكفاءة التنظيم والرقابة، وفهم احتياجات المؤسسات المالية، ما يميز المركز عن الإدارات التقليدية ذات الطابع المشابه. وذكر أن الاستقلالية تمنح المركز حيادية عالية، وتحمي المستثمر من تقلبات التغييرات الإدارية والتشريعية والسياساتية، ليصبح المركز صاحب القرار، وهو ما يعزز جاذبيته الاستثمارية.

الاقتصاد الخدمي

وأشار العاصمي إلى أن من أبرز أهداف إنشاء المركز المالي الإسهام في تحقيق التنويع الاقتصادي، عبر الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد خدمي يُؤدّل إيرادات من الخدمات المالية والرسوم والعمولات، ويوفر قيمة مضافة مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى.

ولفت إلى أن المركز سيمثل مصدراً مهماً لتنويع الدخل الحكومي، من خلال رسوم التراخيص والتسجيل، وعوائد الخدمات المالية والتحكيمية، والضرائب غير المباشرة، والرسوم التنظيمية، إضافة إلى



أحمد الشرقي

عوائد الاستثمار، مع التركيز على قطاعات واعدة مثل إدارة الأصول، والتمويل الإسلامي، والتمويل الأخضر.

نقل المعرفة

وأكد العاصمي أهمية نقل المعرفة وبناء رأس المال البشري عبر برامج تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية للعمل في هذه المراكز، مشيراً إلى التجارب العالمية الناجحة للمراكز المالية المشابهة في دول المنطقة، وما أحدثته من أثر اقتصادي ملموس.

ويبيّن أن مركز عُمان المالي سيحفّز قطاعات مساندة، لا سيما القطاعين القانوني والاستشاري، بما يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وينشط قطاعات المحاسبة والتدقيق، إلى جانب تنامي الطلب على خدمات الضمان والسلامة المالية، وتقنية المعلومات، والأمن السيبراني.

وأضاف أن المركز سيعزز مكانة سلطنة عُمان إقليمياً وعالمياً، من خلال ترسيخ الثقة الدولية، وتمكينها من أداء دور مؤثر في القرار المالي، مستفيدةً من موقعها الجغرافي لتكون حلقة وصل بين أسواق الشرق والغرب. وشدد العاصمي على أن المركز المالي يمكن أن يشكل رافعة اقتصادية فاعلة للدولة، عبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد الوطني، وزيادة الدخل القومي، وقيادة قطاعات اقتصادية أخرى، وتوليد قيمة مضافة عالية ومستدامة، فضلاً عن جذب رأس المال والمعرفة. وأوضح العاصمي أن تأثير المركز يتجلى في الاستثمارات الأجنبية وما تولده من مشاريع ووظائف مباشرة وغير مباشرة، ونقل الخبرات المالية، وتعزيز مصادر الدخل، ليدغو ركيزة أساسية ضمن مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، ونقله نوعية في مسار التنويع الاقتصادي، مؤكداً أن الوقت بات مناسباً لإنشاء هذا الكيان القادر على إحداث فارق اقتصادي حقيقي.

منظور إحصائي

من جهته، قال الدكتور يحيى بن خميس الحسيني رئيس مجلس إدارة الجمعية العُمانية للإحصاء إن إنشاء مركز مالي عالمي في سلطنة عُمان جاء نتيجة قراءة إحصائية عميقة لمؤشرات الاقتصاد الكلي. موضحاً أن مساهمة الأنشطة المالية والتأمينية في



د. محمد العاصمي

الناتج المحلي الإجمالي لا تزال بحدود ٣٪ فقط؛ وهي نسبة متواضعة مقارنة بدول خليجية ماثلة مثل الإمارات التي تتجاوز فيها النسبة ٨٪، وبعوض الاقتصادات المتقدمة التي تصل فيها إلى ١٠-١٢٪.

وأضاف الحسيني أن بيانات الإنتاجية القطاعية تُظهر أن القيمة المضافة لكل عامل في القطاع المالي تفوق نظيرتها في قطاعات تقليدية عديدة، ما يجعل التوسع في هذا القطاع نموّاً نوعياً عالي الجودة، وليس مجرد توسع كمي.

وأشار إلى أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر تكشف عن تركّز التدفقات في الطاقة والصناعة، مقابل ضعف نسبي في استثمارات الخدمات المالية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الدولية، وهو ما يعكس فجوة تنظيمية ومؤسسية أكثر من كونه ضعفًا في الجاذبية الاقتصادية.

كما لفت إلى أن هيكل صادرات الخدمات في عُمان لا يزال يُظهر محدودية مساهمة الخدمات المالية مقارنة بالخدمات اللوجستية والسياحية، وهو مؤشر إحصائي على غياب منصة مالية دولية منظمّة قادرة على جذب المؤسسات العابرة للحدود.

وأوضح الحسيني أن قياس الأثر الاقتصادي لا يتم عبر مؤشر واحد؛ بل من خلال حرمة مترابطة من المؤشرات الكمية، أبرزها: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع المالي قبل وبعد إنشاء المركز، وتطور مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي، مع التركيز على الأنشطة المعرفية عالية القيمة، إضافة إلى مُضاعف الأثر الاقتصادي؛ حيث تُشير التجارب الدولية إلى أن كل وحدة استثمار في المراكز المالية تولد ما بين ١,٥ إلى ٢,٥ وحدة في القطاعات الداعمة مثل التقنية المالية، والخدمات القانونية والمحاسبية.

وأشار الحسيني إلى إمكانية استخدام نماذج السلاسل الزمنية، ونماذج الفرق في الفروق (DiD)، ونماذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) لعزل أثر المركز وقياس انعكاسه الحقيقي على الاقتصاد الوطني.

وأكد رئيس الجمعية العُمانية للإحصاء أن نجاح المركز لا يُقاس بالشكل العمراني أو بعدد التراخيص فقط، وإنما عبر مؤشرات دقيقة، من بينها: عدد المؤسسات المالية الدولية المرخصة، حجم الأصول المُدارة



الشرقي: المركز يجسد الرؤية الثاقبة لجلالة السلطان تماشياً مع مستهدفات «عُمان 2040»

العاصمي: المركز بمثابة منطقة مالية متخصصة تسعى إلى دعم التنويع الاقتصادي

المركز يدعم التحول نحو تعزيز اقتصاد الخدمات وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة

ضرورة العمل على تأهيل الكفاءات الوطنية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة

توقعات بخلق فرص عمل جديدة في القطاعين القانوني والاستشاري

الحسيني: القيمة المضافة في القطاع المالي تفوق القطاعات التقليدية الأخرى

ضعف الاستثمارات المالية ناتج عن فجوة تنظيمية ومؤسسية

المركز يدعم صادرات الخدمات المالية وجذب المؤسسات العابرة للحدود

النماذج التنبؤية تُشير لاحتمال مرتفع لحدوث تحول هيكلي حقيقي في المراكز المالية

7 % نموّاً متوقعاً في نسبة إسهام القطاع المالي إلى الناتج المحلي خلال عقد

توقعات بتوليد آلاف الوظائف عالية القيمة وتحسين إنتاجية رأس المال البشري

قطاع الإنشاءات يسهم بـ 817.4 مليون ريال.. و«الجملة والتجزئة» عند 880.1 مليون

10.4 مليار ريال الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الثالث.. ونمو «غير النفطية» 2.5 %

مسقط - العُمانية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م «بمسعر السوق» ١٠ مليارات و٤١٤ مليون ريال عُمني مسجلًا انخفاضًا طفيفًا بنسبة ٠.٤ بالمائة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤ والبالغة ١٠ مليارات و٤٥٤ مليون ريال عُمني.

وأشارت البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن هذا التراجع يُعزى بشكل رئيس إلى انخفاض أداء الأنشطة النفطية، إذ تراجعت بنسبة ٦ بالمائة لتسجل ٣ مليارات و٤٧١ مليونًا و٣٠٠ ألف ريال عُمني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٣ مليارات و٦٩٣ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُمني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤.

وفي المقابل، حققت الأنشطة غير النفطية



تراجع الأنشطة النفطية 6 % إلى 3.4 مليار ريال

مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُمني، كما ارتفعت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢,١ بالمائة لتسهم بما قيمته ٨٨٠ مليونًا و١٠٠ ألف ريال عُمني، فيما سجلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع نموًا بنسبة ٢,٨ بالمائة لتبلغ ٩٦٦ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُمني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

النفطية، شهدت أنشطة الإنشاءات ارتفاعًا بنسبة ٢,٢ بالمائة لتسجل ٨١٧

عُمني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية غير

مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُمني مقارنةً بـ ٧ مليارات و١١٦ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال

في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ نموًا بنسبة ٢,٥ بالمائة مسجلةً ٧ مليارات و٢٩١

33.8 مليار ريال ودائع مصرفية.. و 49.6 % للأفراد

35 مليار ريال الائتمان المصرفي خلال 10 أشهر.. والقطاع الخاص يستحوذ على 28.7 مليار

مسقط - العُمانية

سجل إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بنهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥م ارتفاعًا بنسبة ٨,٨ بالمائة ليصل إلى حوالي ٣٥ مليار ريال عُمني، فيما شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموًا بمقدار ٦,٩ بالمائة

ليبلغ ٢٨,٧ مليار ريال عُمني. وأشارت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العُماني إلى أن هذا الائتمان توزع على مختلف القطاعات؛ إذ استحوذ قطاع الشركات غير المالية على الحصة الأكبر والتي بلغت ٤٧,٢ بالمائة، يليه قطاع الأفراد بنسبة ٤٤,٣ بالمائة، أما النسبة المتبقية فتوزعت على قطاع الشركات المالية بنسبة ٥,٧ بالمائة



وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي قاعدة الودائع للقطاع الخاص، أوضحت البيانات أن قطاع الأفراد استحوذ على الحصة الأكبر والتي بلغت حوالي ٤٩,٦ بالمائة، يليه قطاع الشركات غير المالية وقطاع الشركات المالية بحصة بلغت ٣١ بالمائة و١٧,٣ بالمائة على التوالي، أما النسبة المتبقية ٢,١ بالمائة فتوزعت على قطاعات أخرى.

والقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٨ بالمائة. وسجل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥م نموًا بنسبة ٧,٢ بالمائة ليبلغ ٣٣,٨ مليار ريال عُمني. وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص لدى النظام المصرفي ارتفاعًا بنسبة ٩,٩ بالمائة لتصل إلى ٢٢,٨ مليار ريال عُمني بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥م.

التنوع الاقتصادي وفرص العمل بصدارة نقاشات «سمائل الاقتصادي».. 2 فبراير

سمائل - الرؤية

عقدت اللجنة المنظمة للملتقى سمائل الاقتصادي الثالث لقاء صحفيًا كشفت فيه عن تفاصيل النسخة المقبلة من الملتقى، الذي يُقام تحت شعار «دور المحتوى المحلي في تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص عمل» في الفترة من ٢ إلى ٤ فبراير ٢٠٢٦، بمدينة سمائل الصناعية، وحضر اللقاء الصحفي سعادة محمد بن خميس الحسيني عضو مجلس الشورى ممثل ولاية سمائل ورئيس اللجنة المنظمة، وسيف بن ناصر الطيواني مدير فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان بنزوى، وخالد السالملي مدير دائرة الاستثمار والمشاريع مكتب محافظ الداخلية.

ويُقام ملتقى سمائل الاقتصادي الثالث بدعم من مكتب محافظ الداخلية، ومكتب والي سمائل، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية، وجهاز الاستثمار العُماني، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي. وتسعى اللجنة المنظمة من خلال هذا الحدث إلى تعزيز دور محافظة الداخلية في دعم الاقتصاد الوطني، وإبراز سمائل كولاية مولدة للاختيارات الاستثمارية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع.



وأوضح الحسيني أن الملتقى يتضمن مجموعة من الفعاليات، منها جلسات حوارية تجمع الجهات الحكومية والخاصة، ومعرض للمنتجات الصناعية لرواد الأعمال، وفعالية هبضة الفرص الاستثمارية التي تعرض المشاريع والأفكار أمام المستثمرين وصناع القرار، كما يتضمن هاكاثون متخصص يسعى لإنتاج مشاريع استثمارية قابلة للتطبيق، إضافة إلى إطلاق مشروع تمكين الأسر بالتعاون مع لجنة الزكاة والبلدية، ومنافسات وجوائز للمصانع التي تميزت في توظيف الكوادر الوطنية.

من جهته، أشار سيف بن ناصر الطيواني إلى أهمية الملتقى في تعزيز التواصل بين القطاع الخاص ورواد الأعمال، مشيدًا بدور غرفة تجارة وصناعة عُمان في

دعم مثل هذه الفعاليات التي تفتح آفاقًا جديدة للاستثمار وتساهم في دعم الاقتصاد المحلي. من جانبه، أكد خالد السالملي أن تبني مكتب محافظ الداخلية دعم الملتقى يترجم الإيمان بدور المحافظة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الامركزية وإبراز ولاية سمائل كوجهة واعدة للاستثمار.

ويشمل الملتقى أيضًا هاكاثون سمائل البيئي الأول، الذي يهدف لتطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية، ودعم إنشاء شركات ناشئة ذات قيمة مضافة، إضافة إلى تعزيز الابتكار لدى الشباب بالشراكة مع عدة جهات أكاديمية. وتتضمن الفعاليات «هبضة الفرص الاستثمارية» التي تجمع بين أصحاب الأفكار والمستثمرين بهدف التمويل والتوسع.



بمناسبة تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد، نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مولانا حضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق المعظم** حفظه الله ورعاه نسأل الله أن يديم على جلالته موفور الصحة والعافية إنه سميع مجيب.

المحامي / زياد بن علي بن يوسف البلوشي

زياد البلوشي للمحاماة والاستشارات القانونية
Ziyad AlBalushi Lawyers & Legal Consultants





بقيادتكم الحكيمة تمضي عُمان نحو المستقبل

يسرنا أن نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لحضرة صاحب الجلالة
السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-
بمناسبة ذكرى تولي جلالاته مقاليد الحكم في البلاد، داعين له بموفقٍ للصحة
والسلامة وأن يعيد هذه المناسبة عليه وعلى الشعب العماني أعوامًا عديدة.

البنك الأهلي
ahlibank

رئيس التحرير

حاتم الطائي

الرؤية

الحياة .. رؤية

8 صفحات

www.alroya.om | f X 0 6 2 1
info@alroya.info | alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

Sunday 11 January 2025 - issue No (4265)

الأحد ٢١ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٢٦٥

تأسس بتوجيهات سامية لبناء نظام صحي رائد بمعايير عالمية

حمود بن فيصل يفتتح المختبر المركزي للصحة العامة.. غداً

بـ 18.2 مليون ريال على مساحة 53 ألف متر مربع

مسقط - الرؤية

يرعى معالي السيد حمود بن فيصل البوسعيدى وزير الداخلية، غداً الإثنين، افتتاح المختبر المركزي للصحة العامة، وذلك تويجاً للرعاية الكريمة والدعم غير المحدود للقطاع الصحي. وجاء إنشاء المختبر بتوجيهات سامية من لدن عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه.

ويأتي هذا المختبر لمتوًج سلسلة الجهود المتواصلة التي تسير بها القيادة الحكيمة بتموحياتها العليا للوصول بسلطنة عُمان إلى مصاف الدول المتقدمة، ولبناء نظام صحي رائد بمعايير عالمية يجسّد الحياة العامة. يشمل المختبر عدداً



من المختبرات المرجعية المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، من بينها مختبر شلل الأطفال الإقليمي، ومختبر الحصبة والحصبة الألمانية، ومختبر الإنفلونزا الوطنى، ومركز للأمراض الناشئة والمستجدة. ويعد المختبر منارةً للابتكار، ونقطة انطلاق للأبحاث المتقدمة؛ حيث إن

وفق أعلى المعايير المخبرية العالمية على أرض مساحتها ٥٣٠٠٠ متر مربع، بمساحة بناء بلغت ١٩٤٨٠ متراً مربعاً، وبتكلفة تُقدّر بنحو ١٨ مليوناً و٢٠٠ ألف ريال عُمانى، وجُهّز بأحدث الأجهزة والتقنيات العالمية والمرافق المخبرية المتقدمة. ويتكوّن المبنى من ٣ طوابق، تشمل: مختبرات عالية التأمّن بمستويات السلامة الحيوية (BSL-٢) و(٢-BSL)، ومختبرات متخصصة في مجالات الفيروسات، والجراثيم، والكيمياء، والسّموم، وفحوصات حديثي الولادة، والتسلسل الجيني، والمعلوماتية الحيوية، ويحتوي على قاعة للمحاضرات، ومكتبة، وغرف الاجتماعات، ومختبرات تدريبية في العديد من المجالات؛ لدعم منظومة التدريب والتعليم المستمر.

نتشرف برفع أسمى التهاني والتبريكات
إلى المقام السامي

لحضرته صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالتة مقاليد الحكم

مجددين العهد أمام جلالتهكم بمواصلة المضي قدما
في دعم مسيرة التنمية الشاملة بالبلاد بكل أمانة ومسؤولية
سائلين الله عز وجل أن يجعلكم ذخراً لعمان



مجموعة مصانع علي الشيهاني

مصانع علي الشيهاني للمواد الغذائية ش.م.م، مصنع الجفير للمواد الغذائية ش.م.م، مؤسسة علي الشيهاني للتجارة والمقاولات علي الشيهاني لصناعة المشروبات الغازية ش.م.م، الشيهاني لمصنوعات الورق ش.م.م، ص.ب: 1842، الرمز البريدي: 112، سلطنة عُمان

هاتف المكتب الرئيسي: 24813010، المصنع: 24810082، فاكس: 24813771

Website: www.alishaihani.net, Email: alichips@omantel.net.om alipofak@omantel.net.om





أسمى آيات التهاني والتبريكات
نرفعها إلى المقام السامي لمولانا
حضرة صاحب الجلالة

السُّلْطَانُ هَيْثَمُ بْنُ طَارِقٍ الْمُعْظَمِ

حفظه الله ورعاه

بمناسبة ذكرى تولي جلالتة مقاليد الحكم

سائلين المولى جلّت قدرته أن يعيد هذه المناسبة على جلالتة
وبلادنا ترفل في ثوب الازدهار والرفعة نحو العُلا والسُّود



BADAR SHIPPING AGENCIES LLC.
SHIP AGENTS & INT'L FREIGHT FORWARDERS.



BADAR SHIPPING AGENCIES LLC

Badar Shipping Agencies LLC, P.O. Box: 662, P.C.: 117, Wadi al Kabir, Sultanate of Oman
Tel: 24867777 Fax: 24867799 Email: bsaooman@omantel.net.om



وكالات الشحن الأحمر للملاحة ش.م.م
Red Sea Shipping Agencies LLC

Red Sea Shipping Agencies LLC, P.O. Box: 662, P.C.: 117, Wadi al Kabir, Sultanate of Oman
Tel: 24790299, Fax: 24790233 / 24798566, Email: redship@omantel.net.om



EXPRESS FREIGHT SERVICES LLC

Express Freight Services LLC, P.O. Box: 1294, P.C.: 114, Jibroo, Sultanate of Oman
Tel: 24790202 Fax: 24790223 Email: efsoman@omantel.net.om



4.6 مليار ريال فائضا بالميزان التجاري بنهاية أكتوبر 2025

مسقط- العُمانية

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضاً قدره ٤ مليارات و ٦٩٠ مليون ريال عُمني حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م مقارنة بفائض بلغ ٧ مليارات و ٣٠٧ ملايين ريال عُمني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

وأظهرت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية بلغ ١٩ ملياراً و ٣٥٩ مليون ريال عُمني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ٨ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م والبالغة ٢١ ملياراً و ٤٨٨ مليون ريال عُمني.

وفي المقابل، ارتفع إجمالي قيمة الواردات السلعية المسجلة إلى سلطنة عُمان بنسبة ٦,٨ بالمائة ليصل إلى ١٤ ملياراً و ٦٦٩ مليون ريال عُمني، مقارنة بـ ١٣ ملياراً و ٤١١ مليون ريال عُمني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م. ويُعزى انخفاض قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عُمان بشكل رئيس إلى انخفاض

قيمة صادرات النفط والغاز التي بلغت ١٢ ملياراً و ١٣٥ مليون ريال عُمني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مسجلة انخفاضاً بنسبة ١٦,٣ بالمائة، مقارنة بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤م البالغة ١٤ ملياراً و ٤٩٧م.

مليون ريال عُمني. وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عُمان بنسبة ٩,٩ بالمائة، لتبلغ ٥ مليارات و ٦١٢ مليون ريال عُمني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م،

مقارنة بـ ٥ مليارات و ١٠٦ ملايين ريال عُمني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. كما ارتفعت قيمة عمليات إعادة التصدير من سلطنة عُمان لتبلغ ملياراً



٦١٢ و ٦١٢ مليون ريال عُمني بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م، مسجلة نمواً بنسبة ١١,٦ بالمائة، مقارنة بمليار و ٤٤٥ مليون ريال عُمني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م. وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة

عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥م بما قيمته مليار و ٧٠ مليون ريال عُمني، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ٢٧,٦ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. وكذلك عمليات التبادل التجاري في إعادة التصدير من سلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة إعادة التصدير إليها ٥٣٢ مليون ريال عُمني، وأيضاً في الدول المصدرة لسلطنة عُمان بقيمة ٣ مليارات و ٤٩١ مليون ريال عُمني.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية في الصادرات غير النفطية بقيمة ٩٢٠ مليون ريال عُمني، تلتها الهند بقيمة ٥٩٧ مليون ريال عُمني، وفي إعادة التصدير، حلت إيران في المرتبة الثانية بقيمة ٣٢٤ مليون ريال عُمني، تلتها المملكة المتحدة بقيمة ١٧٩ مليون ريال عُمني.

أما في جانب الواردات، فجاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة مليار و ٥٥٦ مليون ريال عُمني، تلتها دولة الكويت بما قيمته مليار و ٢٥٧ مليون ريال عُمني.

وسط توقعات بمزيدٍ من التحسن بورصة مسقط تسجل أفضل مستوى في 10 سنوات

مسقط- العُمانية

سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط الأسبوع الماضي أفضل مستوياته في ١٠ سنوات وأغلق فوق مستوى ٦١٠٠ نقطة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٥ مستفيداً من ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وسط توقعات بمزيد من التحسن في أداء شركات المساهمة العامة المدرجة بالبورصة وارتفاع أرباحها.

وعكست التداولات التي شهدتها بورصة مسقط الأسبوع الماضي ارتفاع مستوى الثقة لدى المستثمرين مع بداية عام ٢٠٢٦ في انتظار إعلان النتائج المالية الأولية لشركات المساهمة العامة، واستطاع المؤشر في ٥ يناير كسر حاجز ٦٠٠٠ نقطة مسجلاً أفضل مستوياته منذ مايو من عام ٢٠١٦، وواصل صعوده في الأيام التالية ليختم تداولات الأسبوع على ٦١٢٦ نقطة مسجلاً أفضل مستوى له منذ أغسطس من عام ٢٠١٥، وضاعف المؤشر خلال الأسبوع الماضي مكاسبه مرتفعاً ٢٣٠ نقطة، وسط أداء جيد للعديد من الشركات الاستثمارية والبنوك والشركات الصناعية وشركات الخدمات التي دفعت المؤشرات القطاعية للصعود.

وسجل مؤشر القطاع المالي أعلى المكاسب مرتفعاً ٥٨٨ نقطة وأغلق على ١٠٥٧٢ نقطة، وارتفع مؤشر قطاع الصناعة ٢٨٤ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الخدمات ارتفاعاً بـ ٧٦ نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي ٢٧ نقطة وأغلق على ٥٥٦ نقطة.

وجاءت هذه المكاسب بدعم من العديد من الشركات القيادية مثل بنك مسقط، وبنك ظفار، والبنك الوطني العُماني، وأوكيو لشبكات الغاز، وأومينفست، وفولتامت للطاقة، والصفاء للأغذية، والجزيرة للمنتجات الحديدية، وعمانتل، وأوريدو، والعديد من شركات التمويل والطاقة والشركات الصناعية.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار ٦١ ورقة مالية مقابل ١٤ ورقة مالية تراجعت أسعارها و١٥ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة. وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بورصة مسقط الأسبوع الماضي مكاسب بـ ٨١٥,٢ مليون ريال عُمني لتختتم تداولات الخميس على ٢٢ ملياراً و ٩٣٢,٣ مليون ريال عُمني، وجاء هذا الصعود نتيجة لارتفاع أسعار الأسهم وعدد من الإدراجات الجديدة في سوق السندات والصكوك والشركات المحفلة. وقامت بورصة مسقط الأسبوع الماضي



بنهاية عام ٢٠٢٤، مما يعكس اتساع دائرة الوعي بالقطاع المالي وخدماته. وحرصت هيئة الخدمات المالية على تعزيز حضور سلطنة عُمان على المستوى الدولي من خلال مشاركتها الفاعلة في الاجتماعات والملتقيات المالية العالمية، بما يُظهر التزامها بتبني أفضل الممارسات الدولية ومواكبة التطورات العالمية في الأسواق المالية. وفي الاجتماع السنوي لمنظمة الأيوسكو (IOSCO) واجتماع لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) لعام ٢٠٢٥ في مالطا مثلت هيئة الخدمات المالية سلطنة عُمان حضورها؛ حيث اطلعت على أحدث التطورات في الاستقرار المالي، والتقنيات المالية، والمستجدات في الأطر الرقابية الدولية، مما يعزز قدرتها على مواءمة سياساتها التنظيمية مع المعايير الدولية ويدعم تطوير رؤيتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

وأسهمت الهيئة في توسيع شبكة علاقاتها الدولية من خلال عضويتها في منظمات وهيئات رقابية دولية وإقليمية، أبرزها: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وهيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والاتحاد الدولي للرقابة على التأمين (IAIS)، والاتحاد العربي للهيئات الرقابية للأوراق المالية (UASA)، وغيرها. وفي التعاون الثنائي المشترك مع هيئات إشرافية دولية مثل هيئة الأوراق المالية الماليزية، وقّعت «الخدمات المالية» برامج تعاون؛ لتعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات، وتطوير الأسواق المالية، وحماية المستثمرين، وتحقيق النمو المستدام.

وتعكس هذه المشاركات الدولية التزام الهيئة بتسيخ نهج الانفتاح على المعايير الدولية وتعزيز الثقة الرقمية نمواً في أعداد المتابعين بنسبة ١٩,٦٪، وارتفاعاً في معدلات الوصول بنحو ١٦٩٪ مقارنة

4.2 مليار ريال تمويلات لسوق رأس المال خلال 2024

طرح مبادرات لتوفير المتطلبات اللازمة لتسهيل تمويل المشاريع

دور رقابي فاعل لضمان الالتزام بالقوانين وحماية المستثمرين

حتى نهاية الربع الثالث نحو ١١,٥ مليون ريال عُمني. لتمويل ما لا يقل عن ١٦٧ مشروعاً في مجالات متنوعة، مع ارتفاع عدد المنصات الفاعلة إلى ٧ منصات تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومنذ صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٤/٢٠ بنقل مهام الإشراف والتنظيم على مهنة المحاسبة والمراجعة إلى الهيئة، شرعت في تنفيذ خطة تطويرية شاملة تركز على محورين: تقييم واقع المهنة، من خلال حصر ١٩٣ مكتباً مرخصاً وفحص أداؤها ومدى التزامها بالقوانين

الرؤية- سارة العبرية

في الذكرى السادسة لتوليّ حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- مقاليد الحكم، تتجلى ملامح حصاد ٦ أعوام من النهضة المتجددة في أداء المؤسسات الوطنية، ومن بينها هيئة الخدمات المالية التي رسخت حضورها كأحد المحركات الرئيسة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز استدامة القطاع المالي في سلطنة عُمان.

واضطلعت الهيئة بدور محوري في دعم برامج وأنشطة التنمية الوطنية الشاملة عبر مهامها التنظيمية والرقابية على القطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل سوق رأس المال، وسوق التأمين، ومهنة المحاسبة والمراجعة، كما ركزت على توفير بيئة استثمارية محفزة، وتشجيع تدفق الاستثمارات، وتطوير القطاع الخاص، إلى جانب دعم مبادرات العمل والتشغيل، وتعزيز التعاون الدولي، مما يسهم في استدامة النمو الاقتصادي.

وعملت «الخدمات المالية» على ابتكار وطرح مبادرات تُسهم في توفير المتطلبات اللازمة لتسهيل تمويل المشاريع وضمان استدامة مؤسسات القطاع الخاص، إذ واصل قطاع سوق رأس المال دوره في تلبية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات؛ حيث بلغ إجمالي حجم التمويل المقدم عبر أدوات التمويل المتنوعة لسوق رأس المال العُماني خلال عام ٢٠٢٤ حوالي ٤,٢ مليار ريال عُمني، في حين بلغ إجمالي مساهمة السوق في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٥ ما مقداره أكثر من ١,٧ مليار ريال عُمني، إلى جانب اعتماد تنفيذ برنامج أدوات الدين بحجم ١,٢ مليار ريال عُمني لدعم تنويع أدوات التمويل.

وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، هيأت هيئة الخدمات المالية المتطلبات اللازمة لتحفيز الشركات للاستفادة من البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال العُماني، وأشرفت على إطلاق سوق الشركات الواعدة عقب صدور القرار رقم ٢٠٢٥/٢٨ بإصدار لائحة تنظيمية، ويُعد هذا السوق منصةً تمويلية نوعية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع والنمو، وتعزيز قدرتها على الاستدامة.

وفي نطاق توسيع الخيارات التمويلية، أولت الهيئة اهتماماً خاصاً بمنصات التمويل الجماعي باعتبارها أداة مبتكرة ومرتنة لدعم رواد الأعمال، وقد شهد هذا القطاع نشاطاً متزايداً منذ مطلع عام ٢٠٢٥، حيث بلغ حجم التمويل



الاستثمار أصبح أسهل مع صندوق بنك مسقط للسيولة النقدية

تم تخفيض الحد الأدنى للاستثمار من ٥٠٠ ع. إلى ١٠٠ ع.

يمكنك الاستثمار أو الاسترداد من خلال تطبيق الهاتف النقال أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

استثمر اليوم لمستقبل أفضل

AssetManagement@bankmuscat.com

تواصل معنا



بنك مسقط. أفضل كل يوم.

حصاد 6 سنوات من النهضة المتجددة يتجسد في شتى مناحي الحياة

المواطن يجني ثمار الحماية الاجتماعية ويستفيد من المشروعات التنموية الاستراتيجية

مسقط- العُمانية

تواصل سلطنة عُمان مع انطلاقة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً، والبناء على ما تحقق من إنجازات خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» عززت استدامة الوضع المالي وهو الناتج المحلي الإجمالي وتوسع قطاعات التنوع. وانعكست تلك في استفادة المواطن من ثمار عديدة من أهمها تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز مخصصات الإنفاق الاجتماعي وزيادة مخصصات الدعم للسلع الغذائية وعدد من الخدمات الأساسية، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الإنمائي لدعم المنظومة الصحية والبنية الأساسية لقطاع التعليم وتنفيذ مشروعات تنمية استراتيجية في قطاعات التنوع الاقتصادي والقطاعات الخدمية مثل الطرق والإسكان.

وتضمنت الخطة الخمسية الحادية عشرة ٣ مسارات هي المسار الزمني الذي يقسم مسار تنفيذ الخطة إلى ٣ برامج عمل، والمسار التكاملي «المختلط» والذي يجمع ما بين نهج الخطط التنموية السابقة في تبني مخرجات الفرق الفنية التي تسهم في إعداد الخطة من البرامج والمشروعات وبين إمكانية إدخال برامج استراتيجية ترى الحكومة أهمية تنفيذها في المرحلة المقبلة بهدف إعداد سياسات مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات؛ مما يعزز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية شاملة، والمسار التخطيطي الذي يستهدف الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكوين رئيسين؛ هما: المكون الاقتصادي والمكون التنموي الذي استحدث خلال الخطة الحادية عشرة ويمثل كل منهما ركيزة أساسية لضمان تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأهداف التنمية المستدامة.

المسار الاقتصادي

ويهدف المسار الاقتصادي إلى تحقيق تنوع اقتصادي مستدام وتعزيز الابتكار والاستدامة المالية بما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية كصعود رئيس للدخل ويعزز القدرة التصديرية للبلاد، فمما يركز المسار التنموي على استكمال البنى الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المتوازنة، وضمان تحسين دخل الأسرة، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويشمل ذلك تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية وتطوير منظومة التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين وتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات من خلال دعم اللامركزية وتمكين المحافظات من اتخاذ القرارات التنموية وتحفيز الاستثمار في المحافظات لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد والمشروعات التنموية وتوفير فرص عمل وتحسين كفاءة البنية الأساسية والخدمات العامة والاستثمار في تطوير المدن الذكية، وتحسين شبكات النقل والمواصلات، وتعزيز الحصول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية والحكومة والأداء المؤسسي وتطبيق أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة، وضمان فاعلية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات بأعلى كفاءة، وتعزيز الاستدامة البيئية والتركيز على برامج الاقتصاد الأخضر، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات الكربون؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة.

أهداف استراتيجية

وأكد الدكتور سالم بن عبد الله آل الشيخ المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن الأهداف الاستراتيجية والمسارات الجديدة والبرامج الاستراتيجية المدرجة ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة تقع في صدارة الاهتمام أولويات الاستدامة المالية والنمو والتنوع الاقتصادي كركيزة للتنمية الشاملة والمتوازنة والرفاه الاجتماعي مستدام وتحسين مستوى المعيشة وجودة مختلف الخدمات، وزيادة توفير فرص العمل. وقال آل الشيخ إن الخطة الخمسية الحادية عشرة تم إعدادها وفق نهج استراتيجي شامل يستند إلى محاور وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ويركز على استشراف المستقبل ومواكبة التطورات العالمية وتوجهات التنمية المستدامة، لضمان المرونة في مواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص. وأضاف أن الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في الخطة الخمسية الحادية عشرة تعزز تحقيق



د. عبدالعزيز الهاشمي

الطلعات الوطنية وفق طموحات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، فيما تركز الخطة في الأهداف ذات العلاقة بالتباعد الاجتماعي على ٣ أهداف من أصل ٦ أهداف على تعزيز اللامركزية والتنمية الشاملة في المحافظات ورفع كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة. وأشار إلى أن الهدف الاستراتيجي الثالث للخطة الخمسية الحادية عشرة يركز على تعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات ودعم التنمية المتوازنة بين المحافظات والاستفادة من مزاياها التنافسية وتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف المحافظات. وأوضح أن هذا الهدف يرتكز على عدة مجالات رئيسة منها تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تلبي الاحتياجات الفعلية للمحافظات، واستثمار الميزات النسبية والتنافسية لكل محافظة لتنمية مواردها وبناء اقتصاد محلي مستدام، بما يسهم في تحسين دخل الأسرة في مختلف القطاعات ورفع قدرات القيادات المحلية والإدارة اللامركزية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المتوازنة، مع دعم استلالية المحافظات في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنموية، بما يعزز فاعلية الإدارة المحلية وتحسين جودة وتعزيز كفاءة البنية الأساسية والمرافق العامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ودعم القطاع الخاص المحلي وتعزيز شراكته في تنمية الاقتصاد المحلي، وإيجاد فرص عمل مستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي في المحافظات.

١٩٠ برنامجاً استراتيجياً

وفي إطار تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية ودعم المسارات التنموية والاجتماعية، أوضح المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تضمنت ١٩٠ برنامجاً استراتيجياً موزعة على أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من بينها ٢٥ برنامجاً استراتيجياً لتطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وصقل القدرات والمعارف، و٢٧ برنامجاً استراتيجياً بتسريع عملية التوظيف والتدريب وتمكين بيئة الأعمال والقطاعات الصغيرة والمتوسطة، و٢٥ برنامجاً لتعزيز الهوية العُمانية وتطوير الخدمات التعليمية والصحية ورفع المستوى المعيشي للأسرة. وقال إنه في إطار حرص الحكومة على دعم الجوانب الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والخدمات وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والخطة الخمسية الحادية عشرة، تم رفع الإنفاق المقرر في ميزانية ٢٠٢٦ على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية من نحو ٥ مليارات ريال عُمان في عام ٢٠٢٥ إلى ٩,٢ مليار ريال عُمان في عام ٢٠٢٦ بزيادة نسبته ٤٦ بالمائة، ما يمثل ٤٣ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي الحالي. وأشار إلى أن قطاع التعليم يستحوذ على ٤٠ بالمائة من الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية، والضمان والرعاية الاجتماعية على ٣٦ بالمائة، والصحة ٢٥ بالمائة، والإسكان على ٩ بالمائة، كما تبلغ مخصصات بند المساهمات والتفقات الأخرى ١,٩ مليار ريال عُمان وتتضمن مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية والخدمات الأساسية ومخصص دعم منظومة الحماية الاجتماعية البالغ نحو ٦١٤ مليون ريال عُمان، ودعم قطاع الكهرباء بنحو ٥٠٩ ملايين ريال عُمان، وتنفيذاً للتوجهات السامية تم تخصيص نحو ١٠٠ مليون ريال عُمان سنوياً لبرنامج التشغيل خلال سنوات خطة التنمية الحادية عشرة، ما يعزز مستهدف الخطة لتوفير أكثر من ٣٠٠ ألف وظيفة للمواطنين.

وأكد المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن التقدم المتسارع في جهود الاستدامة المالية والاقتصادية خلال المرحلة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مكن من الحفاظ على المكتسبات التنموية لسلطة عُمان وتسريع تحقيق أولويات محور الإنسان والمجتمع وتعزيز الإنفاق على مختلف الجوانب الاجتماعية واستمرار تصنيف سلطنة عُمان بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث حققت سلطنة عُمان كفاءة مشهودة في إدارة أزمة الجائحة والحفاظ على رأس المال البشري

وتقليل التبعات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي نتجت عن تفشي الجائحة في عام ٢٠٢٠.

تحسين مستويات المعيشة

وقال إنه في إطار الحرص السامي على تحسين مستويات المعيشة، اتبعت سلطنة عُمان نهجاً متوازناً في الاستفادة من فوائض النفط المحققة خلال السنوات الماضية، وتم تخصيص نحو ٢,٧ مليار ريال عُمان خلال الخطة الخمسية العاشرة للإنفاق الاجتماعي؛ حيث شهد توسعاً في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية والضمان الاجتماعي، وتنفيذ العديد من المشروعات الإسكانية والمدن المستقبلية التي توفر السكن اللائق وترتقي بجودة الحياة وزيادة مخصصات برامج تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل وتشجيع أنشطة ريادة الأعمال بهدف تعزيز فرص العمل وتمكينهم من مساهمة فاعلة في نمو الاقتصاد، وشهدت الفترة الأولى من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مبادرات وتطورات مهمة تعزز التقدم في أولويات الرؤية منها بدء تطبيق المنظومة المتطورة للحماية الاجتماعية وعلى صعيد البرامج والمبادرات الاقتصادية التي استهدفت دعم التنمية المحلية.

الإنسان والمجتمع

من جانبه قال سعادة الدكتور عبد العزيز بن راشد الهاشمي نائب رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى إن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تتضمن محوراً أساسياً وهو الإنسان والمجتمع والذي يستهدف ٤ أولويات وهي التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، والصحة، والمواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، والرفاه والحماية الاجتماعية. وأضاف سعادته أن الخطة الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ تأتي كثاني خطة خمسية في مسار الرؤية، ونهايتها هو انتصاف مسار الرؤية، حيث تمثل الجوانب الاجتماعية للخطة والميزانية وحماية المواطن من أية تداعيات عالمية قد تؤثر سلباً على تنفيذ المستهدفات. وأوضح سعادته أن الخطة في هذا الجانب حافظت على مستويات الإنفاق على الخدمات الأساسية للتعليم والصحة بهدف المحافظة على جودة هذه الخدمات ومواكبة النمو السكاني والتوسع العمراني، والاستمرار في بناء وتوسيع المدارس لتقليل التعليم المسائي وكثافة الفصول، والاستمرار أيضاً في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، وتقدر المصروفات الرأسمالية والجارية في ميزانية عام ٢٠٢٦ بحوالي ٤١٤ مليون ريال عُمان لوزارة التربية



والتعليم، و ٧٨٠ مليون ريال عُمان لوزارة الصحة، وهي تشكل مجتمعة ما نسبته حوالي ٥٠ بالمائة من إجمالي المصروفات الرأسمالية والجارية للوزارات والوحدات الحكومية في الميزانية. وأشار سعادته إلى أن الخطة الخمسية الحادية عشرة وميزانية ٢٠٢٦ تستهدف الحفاظ على مستوى منخفض للتضخم عن طريق دعم السلع الأساسية وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه السلع، وأيضاً استمرار في دعم قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات والمنتجات النفطية شكل عاملاً رئيساً في تحقيق مستويات تضخم بأقل من واحد بالمائة في السنوات الماضية، وهي مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بمتوسط التضخم العالمي الذي كان في نطاق ٣,٥ بالمائة إلى ٤,٥ بالمائة، مؤكداً أن استمرار الدعم والسياسات المالية للدولة الهادفة لخفض التضخم على المستوى المحلي يعد عاملاً أساسياً لحماية المواطن من أية تداعيات تحدث حول العالم نتيجة التقلبات في السياسات النقدية والتجارة العالمية.

الحماية الاجتماعية

وأكد سعادته أن تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية بمزاياها التأمينية والمنافع المختلفة منذ بداية عام ٢٠٢٤ أسهم في تغطية عادلة لمختلف فئات المجتمع، وتستحوذ مخصصات المنظومة على حوالي ٦١٤ مليون ريال عُمان من مصروفات ميزانية ٢٠٢٦. وتستوعب الخطة الخمسية الحادية عشرة التوسع السنوي في هذه المنظومة وتغطية أية زيادة لمخصصاتها المالية، وفي جانب آخر تستمر الخطة في توفير المخصصات المالية لبرامج المساعدات والقروض الإسكانية ليعمل المواطن بالمسكن اللائق وتقليل مدد الانتظار بالنسبة للمستحقين. وقال سعادة الدكتور نائب رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى إن تشغيل الباحثين عن عمل والبرامج الهادفة لاستيعابهم يمثل مرتكزاً رئيساً للخطة الخمسية الحادية عشرة؛ إذ تستهدف الخطة استحداث حوالي ٣٠٠ ألف وظيفة للباحثين عن عمل من العُمانية ومعدل يقارب ٦٠ ألف وظيفة سنوياً؛ ما يسهم في تقليل أعداد الباحثين عن عمل من خلال المخصصات المالية لمبادرات التشغيل والتدريب لدعم الإجراءات الأخرى لتنظيم سوق العمل، معرباً عن أمله في نجاح هذه الإجراءات وتخطي المستهدفات لما تمثله الوظيفة المناسبة من استقرار للمواطن ويمكن الدولة من تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في ظل منظومة اقتصاد قائم على المعرفة ويرتكز على رأس المال البشري.

عُمان تتقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً مع جهود ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي

المرحلة الثانية من «عُمان 2040» تركز على إنجازات الخمسية العاشرة»

توسع في الإنفاق الإنمائي لدعم المنظومة الصحية والبنية الأساسية لقطاع التعليم

3 مسارات و3 برامج عمل لإنجاز الخطة الخمسية الحادية عشرة

المسار الاقتصادي يستهدف «التنوع المستدام» وتعزيز القدرة التصديرية

المسار التنموي يسعى لاستكمال التنمية المتوازنة وتحسين دخل الأسرة

آل الشيخ: أولويات الاستدامة المالية والنمو والتنوع الاقتصادي في صدارة الاهتمام الحكومي

إعداد «الخمسية الحادية عشرة» وفق نهج استراتيجي شامل

جهود لرفع كفاءة سوق العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة

تطوير سوق العمل وجعله بيئة محفزة وجاذبة للكفاءات الوطنية والعمالة الماهرة

تعزيز دور الإعلام الرقمي لترسيخ النظرة الإيجابية تجاه العمل

43 % من الإنفاق العام مخصص للقطاعات الاجتماعية والأساسية في 2026

تبارك الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان
ومجموعة مجد
لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق
صاحب السيادة

حفظه الله و رعاه

بمناسبة ذكرى توليه

مقاليد الحكم في البلاد



نُجَدِّدُ الْعَهْدَ وَالْوَلَاءَ
لِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ السُّلْطَانِ

هَيْسَمُ بْنُ طَهَارٍ (الْمُعَظَّمُ)

حَفَظَهُ اللَّهُ وَسَرَّعَ

وَإِلَى الشَّعْبِ الْعُمَانِيِّ الْأَبِيِّ

بِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ تَوَلِي جَلَالَةِ السُّلْطَانِ مَقَالِيدَ الْحُكْمِ
إِنَّ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةَ الْعَظِيمَةَ تُمَثِّلُ لَحْظَةً تَارِيخِيَّةً فَارِقَةً
حَيْثُ يَلْتَحِمُ الشَّعْبُ مَعَ قِيَادَتِهِ الْحَكِيمَةِ
لِتَنْفِيزِ الرُّؤْيَا السَّامِيَةِ الطَّمُوحَةِ لِتَحْقِيقِ التَّقَدُّمِ وَالْإِزْدِهَارِ

